جموع التَّكسير بين القاعدة والنَّص

المدرس الدكتور
محمد عناد سليمان
الجمهورية الفرنسية
Mohammad.enad1989@gmail.com

١- مقدمة البحث:

جمع التَّكسير نوعان، جمع قلَّة، وجمع كثرة، ولكلّ جمع أوزانه التي يُعرف بها، وهذه الأوزان محتاجَة في أكثرها إلى السَّماع، وقد أفرد ابن سيده بابًا من كتابه المخصَّص ذكر فيه شواذَّ الجمع(١).

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أنَّ تقسيم العرب لجمع التَّكسير على أوزانها ليس بمستقيم؛ لأنَّه معترَضٌ بأمور(٢):

أحدها: أنَّ ثَمَّة أسماء ليس لها إلا نوع واحد من الجمع، فقد يكون جمع قلَّة أو جمع كثرة.

ثانيها: لم يكن العرب يراعون هذا التَّقسيم في كلامهم، فكثيرًا ما يجمعون بين القلَّة والكثرة في موضع واحد.

وثالثها: أنَّ العرب قد تستخدم أحد الجمعين وتُريد الآخر.

ورابعها: أنَّ بعض الصَّرفيين يرى أنَّ بعض جموع القلَّة قد يفيد الكثرة إذا اقترنت بـ(ال) التي تفيد الاستغراق، أو إذا أضيفت إلى ما يدلُّ على الكثرة.

وقال بعض المحدثين: (وما أكثر تعدُّد الجموع في المراجع اللُّغويَّة، وكثير منها مخالف في صيغته لصيغة الجمع المطَّرِد، فلا يؤدِّي هذا - مع كثرة الصِّيغ المخالفة - إلى تخطئة الجمع المطَّرِد)(٣).

وإذا كان الأمر على هذا النَّحو، فلنا أن نتساءل: هل كان الصَّرفيُّون مُصيبين في بناء

قواعدهم وتأصيلها على أساس استقراء كلام العرب حتَّى جاءت أحكامهم على جموع التَّكسير باطِّرادها حينًا وبعدمه أحيانًا أخرى؟ أم أنَّ استقراءهم لم يكن كاملاً مِمَّا أدَّى في كثير من الأحيان إلى أن تتداخل هذه الجموع فيما بينها، فحُكم بعدم اطِّراد ثُلَّة منها؟ فجمع التَّكسير ليس (جمعًا يعتمد على لاحقه كالجمع السَّالم، وإنَّما يعتمد على تغيير الحركات مع ثبات الصَّوامت في مواضعها، وهو بذلك يدلُّ على مرونة اللُّغة العربيَّة، وخصوبتها في إنسال الصِّيغ المختلفة من المادَّة الواحدة)[٤].

ولمعرفة ذلك لا بدَّ من دراسة أبنية جموع التَّكسير، وبيان القاعدة التي تحكم هذه الأبنية، ثم بيان ما خرج عنها، فاستحقَّ بعضًا من الأوصاف التي استخدمها الصَّرفيُّون في التَّعبير عمَّا لم يطَّرِد. وسأحاول في دراستها إزالة الشُّبهة في عدم اطِّرادها ما وُفقت إلى ذلك.

٢- جمع القلَّة:

اتَّفق الصَّرفيُّون على أنَّ لجمع القلَّة أربعة أوزان لا يتعدَّاها، ودلالة هذه القلَّة - كما يرى بعض المحدثين - ناشئة عن ملاحظة الاستعمال، شيوعًا وندرة، وأنَّ ثلاثة من أوزانها تبدأ بهمزة زائدة، وكأنَّ للهمزة دورًا في دلالتها على قلَّة هذه الأوزان[٥]، والمرجَّح أنَّ القلَّة في هذه الأوزان لم تأتِ نتيجةً لدلالتها على الأعداد من ثلاثة إلى عشرة كما يرى الصَّرفيُّون، وإنَّما جاءها وصف القلَّة كونها صيغًا تفرَّدت بأشكالها العربيَّة، ولم تكن في أخواتها من اللُّغات التي انبثقت عن أصلها الأمّ، وهذا الانفراد للُّغة العربيَّة حتَّم عليها ألا تنحو فيها منحى الكثرة كما فعلت بجموع الكثرة التي جاوزت أوزانها العشرين، يؤكِّد ذلك أنَّ كثيرًا من هذه الجموع تتداخل فيما بينها. وهذه الأوزان هي:

١-**أَفْعُل**: يغلب على هذا الوزن أن يكون جمعًا لكلِّ اسمٍ ثلاثيّ صحيح العين يكون مثاله على (فَعْل)[٦]، نحو: (أَكْلُب)، ونصَّ الصَّرفيُّون على أنَّه لا يجيء من معتلِّ العين، ولا المضعَّف. إلا أنَّ الواقع اللُّغوي يُشير إلى مجيئه منهما، فحكم عليه الصَّرفيُّون بالشّذوذ، نحو قولهم: (أَثْوُب)، و(أَسْيُف)، و(أَعْيُن)، أمَّا المضَعَّف فالأكثر فيه أن يُجمع على (أَفْعال)، أو(فُعُول)، قال أبو حيَّان: (وربَّما خصُّوا بـ(فُعُول) المضعَّف، فلم يجمعوا عليه غيره)[٧]،

نحو: (حُدُود)، و(حُظُوظ)، و(حُقُوق)، و(خُدُود)، و(خُطُوط)، وهم كثيراً ما يستغنون ببعض أبنية الكثرة، فلا يستعملون غيره[٨]، وما ورد منه على (أَفْعُل) فمن قبيل الشَّاذ الذي لا يُحْمَل عليه، قال ابن مالك: (ولم يسمع - في شيء من هذا النَّوع - (أَفْعُل) إلا نادرًا)[٩]، نحو: (أَكُفّ)، وكذلك ما كان معتلَّ الفاء فإنَّه يكسَّر في الغالب على (أَفْعَال)، نحو: (أَوْهَام)، أمَّا على (أَفْعُل) فهو قليل شاذّ، قالوا: (أَوْجُه).

وكذلك يُشير الواقع اللُّغوي إلى مجيء (أفعُل) جمعًا لغير (فَعْل)، وهو عند معظم الصَّرفيِّين ممَّا لم يطَّرد فيه، وما جاء منه يُوقف منه موقف السَّماع، فيُحفظ ولا يُقاس عليه[١٠]، وذلك في (فعْل)، سواء أكان اسمًا أم صفة، أو(فَعَل)، أو(فُعْل)، أو(فُعُل)، أو(فَعُل)، أو(فعَل)، أو(فَعَلَة)، و(فعْلَة)، نحو: (أَذْؤُب)، و(أَقْطُع) لـ(قطْع)، و(أرجُل) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[١١]، و(أَجْر) لـ(جَرْو)، و(أَجْبُل)، و(أَرْسُن) لـ(رَسَن)، و(أَزْمُن) لـ(زَمَن)، و(أَقْفُل)، و(أَرْكُن) لـ(رُكْن)، و(أَفْرُط) لـ(فَرْط)، و(أَقْرُط)، و(أَعْنُق) لـ(عُنُق)، و(أَضْبُع)، و(أَضْلُع)، و(أَكُم)، و(أَنْعُم) في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ﴾[١٢]، و(أَشُدّ) لـ(شِدَّة).

وقد جعل يونس[١٣] (أَفْعُل) مُطَّردًا في (فَعَل) إذا كان مؤنَّثًا، نحو: (أَقْدَام)، وزاد الفرَّاء[١٤]: (فِعْل)، و(فُعْل)، و(فَعُل)، و(فُعُل)، نحو: (أَقْدُر)، و(أَغْوُل)، و(أَعْجُز)، و(أَعْنُق).

وقد يُستعمل من الصِّفات استعمال الأسماء فيُجمع على جمعه نحو: (أَعْبُد)، و(أَرْسُل)[١٥].

والذي أميل إليه جواز اطِّراده فيما ذكره يونس والفرَّاء؛ لأنَّ ما ورد منه كثير ولم أحصِ جميع ما ورد في المظانّ اللُّغويَّة، وأرجِّح أنَّ يكون في اطِّراده توسُّعًا في اللُّغة.

وكذلك يغلب على هذا الوزن أن يكون جمْعًا لكلِّ اسم رباعيّ ثالثه مدَّة مؤنَّث بلا علامة[١٦]، نحو: (أَذْرُع)، و(أَعْنُق)، فإن لم يكنها لم يُجمع على هذا الوزن، وما جاء حُمل على الشُّذوذ لمخالفته الأصل المعمول به، نحو: (أَجُنٌّ)، مضعَّفًا، وقد ورد مفكوكًا في قوله:

(مشطور الرَّجز):

حَتَّـــــى رَمَـــــتْ مَجْهُولَـــــهُ بِـــــالأَجْنُنِ[١٧]

وكذلك قولهم: (أَطْحُل)، و(أَعْتُد)، و(أَعُنٌّ)، و(أَغْرُب)، و(أَمْكُن)، فهذه الأسماء مذكَّرات جمعت على (أَفْعُل)، والقياس في (أفعل) أن يكون جمعًا للمؤنَّث، فلما خالفت هذه الألفاظ ذلك حكموا عليها بالشُّذوذ.

٢- أَفْعَال: يطَّرد في اسم ثلاثي لم يطَّرد فيه (أَفْعُل) ممَّا كان على (فَعْل)، معتلَّ العين أو (فِعْل)، أو(فَعَل)، أو(فَعُل)، أو(فِعَل)، أو(فَعِل)، أو(فُعُل)[١٨]. أمَّا (فَعَل) الأجوف فهو قليل فيه، نحو: (أَحْوَال)، و(أَخْوَال)، و(أَمْوَال).

وكذلك ندر مجيئه من (فُعَل)، و(فُعْل)، نحو: (أَرْبَاع)، و(أَرْطَاب)، و(أَصْلاب)، وكذلك وصف بالشُّذوذ مجيئه من (فَعْل) صحيح العين المطَّرد فيه (أَفْعُل)، نحو: (أَزْنَاد)، و(أَفْرَاخ)، قال سيبويه: (وليس ذلك بالباب في كلام العرب)[١٩]، ولعلَّ هذا القول هو ما أوهم الصَّرفيِّين في منع مجيئه على (أفعال)، إذ لا سبب موجب يمنع من جمعه على (أفعال) وهو قياسه المُطَّرد في بابه، لكنَّه ورد مخالفًا فجمع على (أفعال)، ونظيره قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾[٢٠]، فجمع (نَهْر) وهو على مثال (فَعْل) على (أفعال) وقياسه (أَفْعُل)، ومثل هذا ممنوع عند الصَّرفيِّين، وذهب بعض المحدثين إلى أنَّ منعهم لا يستند إلى أساس سليم[٢١]، وقد ورد منه عددٌ لا يُحْصَى حَدَا بأبي حيَّان أن لا يستبعد القياس عليه، قال: (وورد منه ما لا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهبًا حسنًا)[٢٢]، ويقف المرء أمام هذه المقولة موقف المجيز لقياسه يدفعه إلى ذلك أمرٌ لا مناص منه وهو أنَّ بعض الباحثين قد أكَّد أنَّ المنقول عن الفصحاء من جموع (فَعْل) على (أَفْعَال)، أو(فِعَال)، أو(فُعُول)، هي أكثر من جموعه المطَّردة على (أَفْعُل)، فذكر الباحث اثنين وأربعين ومئة جمع ورد على (أَفْعُل)، وواحد وعشرين ومئتين ورد على (فِعَال)، واثنين وأربعين جمع ورد على (فُعُول)، فكان التَّسليم باطِّراده وقياسه أحقُّ وأولَى من عدمه[٢٣]. وفي ذلك يقول: (يحقُّ للمجمع ألا يعتمد على مجرَّد الأقوال التي تداولها النَّحاة ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهاد ولا إمعان في التَّحقيق بأنفسهم. أمَّا الذي يؤيِّدُه

الاجتهاد فمخالف لما أثبتوه. وقد حان الوقت أن ينادي المجمع على رؤوس الملأ بهذه القاعدة الجديدة المبنيّة على أقوال الأئمة الفصحاء)[٢٤]، وبناء عليه فقد أقرَّ مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة بجوازه[٢٥].

وفي هذا دليل على أنَّ استقراء الصَّرفيِّين لم يكن كاملاً، وإنَّما هو تناقل للأقوال من غير بحث ولا تمحيص دقيقين. أمَّا أن يكون قول سيبويه الأساس من دونهما فهو مدعاة إلى الخروج عن جادة الصَّواب، فالحقائق إنَّما تتكشف بالبحث الذي يقشع الضَّباب بعد عتمة اللَّيل، فلا تعصُّب لسيبويه ولا لغيره ممَّن وافقه من العلماء، وإنَّما المسلك الحقيقة أنَّى وجدها المرء أخذها.

وقد ذهب الفرَّاء وتبعه ابن مالك أيضًا إلى جواز اطِّراد ما كانت فاؤه همزة أو واوًا على (فَعْل)[٢٦]، نحو: (آلاف)، و(آناف)، و(أَوْقات)، و(أَوْقَاف)، و(أَوْهَام)، والجمهور على أنَّه محفوظ غير مقيس[٢٧]. والذي أميل إليه جواز اطِّراده على ما ذهب إليه الفرَّاء وابن مالك؛ لأنَّه يخرج هذه الألفاظ من دائرة عدم الاطِّراد، وهو الغاية المطلوبة.

وثمَّة ألفاظ جُمعت على (أفعال) وهي عند الصَّرفيِّين من المحفوظ الذي ينبغي أن يُوقف منه موقف السَّماع، وذلك نحو قولهم: (أَبْرَاك) لـ(بُرْكَة)، و(أَجْبَان) جمعًا لـ(جَبَان)، و(أَجلاف) لـ(جِلْف)، و(أجْنَاب)، و(أَجْهَال)، و(أَحْرَار)، و(أَخْرَاد)[٢٨]، و(أخلاق) لـ(خَلَق)، و(أَذْواط)[٢٩]، و(أَسْمال)[٣٠]، و(أَشْرَاف)، و(أَشْعَاف)[٣١]، و(أعرَاب)، و(أَعْزَال)، و(أَغْثَاء)[٣٢]، و(أَغْيَاد)، و(أَفْرَاخ)، و(أَفْوَاق) لـ(فِيقَة)[٣٣]، و(أَكْمَاء)، جمعًا لـ(كَمِيّ)[٣٤]، و(أَقْحَاط) لـ(قحطان)، و(أَقْصَار)، و(أَقْماط) لـ(قِماط)، و(أَكْوَاد)[٣٥]، و(أَلْقَاء) لـ(لَقْوَة)، و(أَمْرَار) لـ(مُرّ)، و(أَمْوات)، و(أَنْجاد)، و(أَنْضَاء) لـ(نِضْو)[٣٦]، و(أَنْكَاد)، و(أَنْمَار) لـ(نَمِرَة)، و(أَوْدَاء)، و(أيقاظ). وهذه الألفاظ المسموعة إن دلَّت على شيء فإنَّما تدلُّ على أنَّ أبنية الجمع تتداخل فيما بينها، أدَّى إليه الاستقراء النَّاقص عند الصَّرفيِّين.

٣- أَفْعِلَة: يطِّرد هذا الجمع في كلِّ اسم مذكَّر رباعيّ ثالثه مدَّة[٣٧]، نحو: (أَطْعِمة)، و(أَعْمِدة)، و(أَرْغِفَة)، أمَّا ما ورد من قولهم: (أَشِحَّة)، و(أَنْجِيَة) جمعًا لـ(شَحِيح)، و(نَجِيّ)، وفي المؤنَّث (أَعْقِبَة) جمعًا لـ(عُقاب) فعلى خلاف القياس؛ لأنَّ الأوَّل صفة، والثَّاني مؤنَّث، وكان القياس فيه (أَعْقُب)، ومثل هذا المخالف موصوف بالشُّذوذ عند الصَّرفيِّين.

ولا أميل إلى القول بشذوذه؛ لأنَّ بعض هذه الجموع المخالفة قد مثَّلها القرآن الكريم، والقرآن لا يمكن بحال من الأحوال أن يُوصف بالشُّذوذ. منها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾[٣٨]، فأئمة جمع إمام وهي صفة، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾[٤٠]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾[٤١]، وقوله: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ﴾[٤٢]، وقوله: ﴿فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾[٤٣].

وما جاء من الجموع على غير (أَفْعِلَة) وكانت فيه المدة ألفًا، إن كان على (فَعَال)، أو(فِعَال)، أو كان معتلَّ اللام، حُكم عليه بعدم الاطِّراد أو الشُّذوذ، وهو غير مقيس، فمن ذلك جَمْعهم لـ(حِجَاج)، و(سَمَاء) و(عِنَان)، و(كِتَاب) على (حُجُج)، و(أَسْمَاء)، أو(سُمِيّ)، و(عُنُن)، و(كُتُب).

ومِمَّا شذّ وكان القياس غيره قولهم: (أَدْحِيَة)، و(أَبْوِبَة)، و(أَجْوِزَة)، و(أَخْوِلَة)، و(أَخْوِنَة)، و(أَرْحِيَة)، و(أَرْمِضَة)، و(أَسِدَّة)، و(أَظِنَّة)، و(أَعْيِلَة)، و(أَعِيَّة)، و(أَقْدِحَة)، و(أَقْفِيَة)، و(أَقِنَّة)، و(أَنْحِيَة)، و(أَنْجِدَة)، و(أَنْدِيَة)، و(أَنْضِنَّة)، و(أَوْهِيَة)، و(أَوْدِيَة) في جمع (أُدْحِيّ)، و(بَاب)، و(جَائِز)، و(جِزَّة)، و(خَال)، و(خَوَّان)، و(رَحِى)، و(رَمَضَان)، و(سَدّ)، و(ظَنِين)، و(عَيِّل)، و(عَيِيّ)، و(قَدْح)، و(قَفَا)، و(قِنّ)[٤٤]، و(ناحية)، و(نجد)، و(نَدى)، و(نَضِيضَة)[٤٥]، و(وَهْي)[٤٦]، و(واد): ومثل هذه الجموع تُحفظ ولا يُقاس عليها[٤٧]، وفيها دلالة على تداخل أبنية الجموع فيما بينها.

٤- فِعْلَة: هذا الوزن غير مُطَّرد باتفاق[٤٨]، ولعدم اطِّراده جعله ابن السَّرَّاج من أسماء الجموع لا الجموع، وردَّه أبو حيَّان، وما ورد منه يُحفظ ولا يُقاس عليه؛ (لأنَّ كلَّ واحد جُمع عليه قليل النَّظير)[٤٩]، فمن ذلك قولهم: (جِلَّة)، و(ثِنْيَة)، و(ثِيرَة)، و(شِجْعَة)، و(شيخة)، و(صِبْيَة)، و(غِزْلَة)، و(غِلْمَة)، و(فِتْيَة)، و(وِلْدَة).

٣- جموع الكثرة:

لجمع الكثرة أوزان كثيرة أحصاها الصَّرفيُّون فوجدوها ثلاثة وعشرين وزنًا، هي:

١- **فُعْل:** الغالب في هذا الوزن أن يكون جمعًا لـ(أفعل) و(فعلاء) إذا كانا وصفين[٥٠]، ويجوز ضَمُّ عين (فُعْل) للضَّرورة في الشِّعر، إذا كان جمعًا لاسم صحيح العين واللام غير مضعَّف، نحو: (كُشُف)، في قول الشَّاعر: (البسيط)

وَمَـــا انْتَمَيْـــتُ إلى خُـــورٍ وَلا كُشُـــفٍ[٥١]

و(نُجُل) في قول الآخر: (البسيط)

وَأَنْكَرَتْنِـــي ذَوَاتُ الأَعْـــيُنِ الأَنْجُـــلِ[٥٢]

وكذلك تكسر حركة فائه إذا كانت ياء؛ لأنَّها لو بقيت مضمومة لقضى الأمر إلى قلبها واوًا لسكونها، وكسر ما قبلها، نحو: (بِيض)، و(شِيب) جمع (أبيض)، و(أشيب).

إلا أنَّ الواقع اللُّغوي يُطالعنا بألفاظ خرجت على قياس ما ينبغي أن تكون عليه، فحُكم عليها بعدم الاطِّراد؛ من ذلك قولهم في جمع (أسد)، و(أظلّ)، و(بازل)، و(بدَنَة)، و(ثَنِيٌّ)، و(حاج)، و(خَوَّار)، و(ذباب)، و(سَخْلَة)، و(سَقْف)، و(عائذ)، و(عَفْوٌ)، و(عَمِيمة)، و(لذيذ)، و(نَقُوق)، و(نَمِيمة)، و(وِرْد): (أُسْد)، و(ظُلٌّ)، و(بُزْل)، و(بُدْن)، و(ثُنْي)، و(حُجّ)، و(خُور)، و(ذُبّ)، و(سُخْل)، و(سُقْف)، و(عُوذ)، و(عُفو)، و(عُمّ)، و(لُذّ)، و(نُقّ)، و(نُمّ)، و(وُرْد).

قال أبو حيَّان: (وندر (فَعْل) في (زَغْبُوب)، قالوا: (زَغْبُ)، وقياسه (زَغابيب)، كـ(زُغْبُوب) و(زغابيب)، والباء فيه للإلحاق بـ(عصفور) وكان قياسها ألا تُحذف)[٥٣].

ولا أميل إلى القول بعدم اطِّراد بعض هذه الألفاظ؛ لأنَّ القرآن الكريم قد مثَّلها، نحو قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾[٥٤]، فيمن قرأ (سقفا) بضمِّ السِّين وسكون القاف[٥٥]، وهو محمول على التَّخفيف؛ لكثرة الاستعمال، قال أبو حيَّان: (وهي لغة في السّقف، ولعلَّ السُّقْف مخفَّف منعه، ولكنَّه كثر استعماله كما قالوا في (رَجُل: رَجْل) وهي لغة تميمية)[٥٦]. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾[٥٧]، وهي جمع، فلا ينبغي أن توصف بعدم الاطِّراد.

٢- **فُعُل**[٥٨]: لم يطَّرِد مجيء هذا البناء جمعًا لمضعَّف، وما ورد منه حُمل على جهة النُّدرة، فمن ذلك قولهم: (حُجُج)، و(عُنُن)، و(وُطُط)، وقد اتفقوا على أنَّ ما

ورد من (فَعِل)، أو(فَعْل)، أو(فَعِيلَة)، سواء أكان اسمًا أم صفة، فهو مِمَّا يُحفظ ولا يجوز القياس عليه، فقالوا: (جُلُد)، و(خُشُن)، و(خُرُد)، و(رُهُن)، و(سُحُل)، و(سُقُف)، و(صُحُف)، و(نُمُر)، جمعًا لـ(خَشِن)، و(خَرِد)، و(صَحِيفة)، و(نَمِر).

وكذلك الأمر بالنِّسبة إلى ما كان صفة على (فاعل)، أو(فَعِيل)، أو(فَعِلَة) يُحفظ حفظًا، نحو قولهم: (بُزُل)، و(خُضُب)، و(شُرُف)، و(فُرُخ)، و(لُذُذ)، و(نُذُر)، ومثله ما كان على (فِعَال)، و(فَعَال) نحو: (ثُقُل)، و(صُنُع)، و(كُنُز)، و(فُعَال) اسمًا نحو: (قُرُد)، وقيل: ما كان على مثال هذه الثَّلاثة فالقياس فيه جائز[٥٩]، وردَّ أبو حيَّان الأخيرة، وأنَّ الصَّحيح فيه قصره على السَّماع[٦٠].

وقد سُمع (فُعُل) جمعًا لما كان على مثال (فَعَل)، أو(فِعْل)، أو(فَعْلَة)، وهو قولهم: (أُسُد)، و(حُدُج)، و(خُشُب)، و(ثُمُر)، و(سُتُر)، و(نُصُف)، وهو أيضًا مِمَّا يوقف منه موقف السَّماع، وينبغي ألا يُتجاوز.

والأرجح ألا تدخل بعض هذه الألفاظ دائرة الوصف بعدم الاطِّراد؛ لأنَّها وردت في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾[٦١]، فيمن قرأ بضمِّ الرَّاء والهاء من غير ألف[٦٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾[٦٣]، وقوله: ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النُّذُرِ الْأُولَى﴾[٦٤]، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾[٦٥].

ونصَّ الصَّرفيُّون على أنَّ ما كان على (فُعُل) مِمَّا عينه واو وجب فيه التَّسكين للتَّخفيف خلافًا للفرَّاء، ولا يجوز فيه الضَّمّ إلا للضَّرورة[٦٦]، ومنه قول الشَّاعر: (السَّريع)

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبِرِينِ وَتَبْدُو بِالْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُورُ[٦٧]

فإن لم تكن عينه واوًا جاز فيه التَّسكين وعدمه، أمَّا إن كان مضعَّفًا فلا يسكَّن، وقد يحرَّك بالفتح، وهي لغة بعض بني تميم وكلب، وقيل: لغة لضبَّة، فقالوا: (جُدَد)، و(ذُلَل)، وما ورد فيه التَّسكين حُمل على الشُّذوذ، كقولهم: (ذُبّ) في (ذباب)[٦٨].

٣- فُعَل: اتفق الصَّرفيُّون على أنَّ (فُعَل) قياس مطَّرد لما كان على (فُعْلَة) اسمًا، أو على (فُعْلَى) أنثى (أَفْعَل)[٦٩]، إلا أنَّ الواقع اللُّغوي يُشير إلى وجود ألفاظ كثيرة

خرجت عن القياس، فأدخلوها دائرة الوصف بعدم الاطِّراد، فقد ورد عن العرب بعض الألفاظ المجموعة على (فُعَل) ممَّا كان وصفًا على مثال: (فُعْلَة)، وحملها الصَّرفيُّون على الشُّذوذ؛ لخروجها عن الأصول المعمول بها، من ذلك قولهم: (بُهَم)، و(تُخَم)، فهذه الألفاظ تُحفظ ولا يجوز القياس عليها، ومثلها قولهم: (بُرَى)، و(جُوَب)، و(حُلَى)، و(دُوَل)، و(رُؤَى)، و(شُهَى)، و(ظُبَى)، و(عُجَى)، و(عُدَى)، و(فُقَر)، و(قُرَى)، و(كُوَى) خلافًا للفرَّاء في زعمه أنَّها جمع لـ(كُوَّة)، و(لُحَى)، و(لُغَى)، و(نُزَى)، و(نُفَس)، و(نُقَق)، و(نُوَب).

٤- **فِعَل:** الغالب في هذا البناء أنْ يكون جمعًا لما كان على مثال (فِعْلَة) بالتَّاء[٧٠]، لكنَّنا نجد كثيرًا من الألفاظ التي جاءت على هذا البناء ولم تكن على مثال (فَعْلَة)، وهو ممَّا لم يطَّرد عند بعض الصَّرفيِّين، من ذلك مجيئه جمعًا لما كان مثال (فِعْلَى)، نحو: (ذِكَر) جَمْعًا لـ(ذِكْرَى).

والذي أميل إليه القول باطِّراده لسببين:

الأوَّل: أنَّ بعض الصَّرفيِّين قد ذهب إلى القول باطِّراده وجعله مقيسًا كالفرَّاء وابن مالك[٧١]، ولا تثريب علينا إذا أخذنا بمذهبهما.

الثَّاني: أنَّ ما كان مؤنَّثًا بالألف، هو شبيه بالمؤنَّث بالتَّاء، وكل منهما على زنة واحدة، وقد (أجرتهما العرب مجرى واحدًا في مواضع...فإذا أجرى (فِعْلَى) مجرى (فِعْلَة) لم يكن بدعًا، ولم يعدم نظيرًا)[٧٢].

ومثل (ذِكْرَى) في عدم قياسه عند بعض الصَّرفيِّين والوقوف على ما سمع منها قولهم: (جِفَن)، و(حِلَق)، و(حِوَج)، و(ذِرَب)، و(سِدَر)، و(صِمَم)، و(صِوَر)، و(ضِيَع)، و(عِزَى)، و(قِشَع)، و(قِصَع)، و(قِوَى)، و(قِيَم)، و(لِبَن)، و(لِثَى)، و(مِعَد)، و(نِقَم)، و(هِدَم)، و(هِضَب).

وخالف ابنُ مالك الصَّرفيين في جعله (عِدَى) جمعًا، وقد اتفقوا على أنَّها مفردة، كذلك قوله في بعض المواضع أنَّ (حِدَأ) جمع[٧٣]، والغالب فيها أنَّها (اسم جمع إذ بينه وبين واحده تاء التَّأنيث)[٧٤].

ومِمَّا نصُّوا على عدم قياسه وحفظه أن يكون (فُعَل) جمعًا لما كان على مثال (فَعِيلة)، نحو: (بنَق)، و(شكَك). فقد رأى أبو حيَّان وجوب قصر ما ورد منه على السَّماع[٧٥]، وجعل المبرِّد هذا الجمع قياسًا مطَّردًا لما كان على مثال (فِعْل) عاريًا من تاء التَّأنيث، نحو: (هِنَد)، وتابعه ابن مالك فيه[٧٦]، وهو المرجَّح لما فيه من إخراج ما ورد منها من دائرة الوصف بعدم الاطِّراد.

٥- **فِعَال[٧٧]**: وهذه الصِّيغة كثيرة الاستعمال في جموع التَّكسير؛ لأنَّها صيغة يجمع عليها كثير من الأسماء تفوق بها غيرها من الصِّيغ[٧٨]، لكنَّه لم يطَّرِد مجيئه جمعًا لما كان اسمًا معتلَّ الفاء أو العين بالياء، وما جاء منه حمله الصَّرفيُّون على الشُّذوذ، نحو قولهم: (بِعَار)، لمخالفته القياس والغالب المطَّرِد في هذا الجمع، وكذلك (ضِيَاف) في قول الشَّاعر: (الطويل)

أَنَـــارُ أَبِينَـــا غَيْـــر أَنَّ ضِـــيَافَهُ قَلِيـــلٌ وَقَـــدْ يُـــؤْوَى إِلَيْهَـــا فَتَكْثُـــرُ[٧٩]

ومِمَّا خرج عن القياس أيضًا بعض الأسماء والصِّفات التي سُمعت جمْعًا على (فِعَال) فحُكم عليها بالشُّذوذ لمخالفتها ذلك، نحو قولهم: (إِصَار)، و(إِفَال)، و(إِمَام)، و(إِنَاث)، و(بِرَاق)، و(بِرَام)، و(بِطَاح)، و(ثِطَاط)، و(جِرَاب)، و(جِفَار)، و(جِمَاد)، و(جِيَاد)، و(حِدَاء)، و(حِدَاد)، و(حِسَان)، و(خِرَاف)، و(خِصَاص)، و(خِفَاف)، و(خِيَار)، و(رِبَاب)، و(رِبَاع)، و(رِبَاط)، و(رِجَال)، و(رِخَال)، و(رِعَاء)، و(سِبَاع)، و(سِرَاح)، و(شِدَاد)، و(شِحَاح)، و(صِحَاح)، و(ضِبَاع)، و(طِبَاع)، و(عِبَاء)، و(عِجَاف)، (وهي شاذَّة، حملوها على لفظ (سِمان)، فقالوا: (سِمان)، و(عِجاف)؛ لأنَّ (أَفعَل)، و(فَعْلاء) لا يُجمع على (فِعَال) ولكنَّهم بَنَوه على (سِمانٍ)، والعرب قد تبني الشَّيء على ضدّه كما قالوا: (عَدُوّةٌ) بناء على (صديقة)[٨٠].

وقولهم: (عِشَاش)، و(غِلاظ)، و(فِصَال)، و(قِرَاط)، و(قِفَاف)، و(قِنَان)، و(قِيَام)، و(كِثَاث)، و(لِقَاح)، و(نِقَار)، و(نِمَار)، و(وِرَاد)، أمَّا (قِلاص)، و(هِجَان)، فذهب أبو عبيد والجرميّ إلى أنَّهما مفردان لا جمع خلافًا لسيبويه والخليل[٨١].

وذكر ابن مالك أنَّه قد (شاع دون اطِّراد في (فَعْلان) وصفًا وفي أنثييه وهما: (فَعْلَى)،

و(فَعْلانَة)، وفي (فُعلان)، و(فُعْلانَة) أوصافًا، نحو: (غضَاب)، و(ندَام)، و(خمَاص) في جمع: (غضبان) و(غضبانَة)، و(نَدْمان) و(نَدْمَانَة)، و(خُمْصَان) و(خُمْصَانَة)[٨٢].

وإنَّما لم يجمعوا (خمصان)، و(ندمان)، (بالواو والنُّون، وإن دخَلت الهاءُ في مؤنَّثه، حملاً له على (فَعْلان) الذي أُنثاه (فَعْلَى)؛ لأنَّه مثله في العدّة والحركة والسُّكون)[٨٣]؛ ولأنَّ بابهما بالهاء عزيز، والغالب في (فَعْلان) أن تكون أنثاه بالألف، فحُملا على الغالب.

وكل ما ذُكر مخالف للقياس المطَّرِد في هذا الجمع، لذلك وُقف على ما ورد منه على السماع، ولا ينبغي القياس عليه.

والذي أميل إليه اطِّراد (فَعْلان) فيما ذكره ابن مالك، يؤيِّدني في ذلك أنَّ مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة رأى أنَّ الكلمات التي يستخدمها قدامى الصَّرفيين كالقياس، والأصل، والغالب، والأكثر، والكثير، ألفاظ متساوية الدَّلالة على ما ينقاس، وأنَّ استعمال كلمة في كتبهم يسوِّغ للمحدثين من المؤلِّفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سُمع وأنَّ المقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[٨٤]. وابن مالك قد استخدم كلمة (شاع) وهذا الشّيوع يقوّي جواز اطِّراده؛ لأنَّ المقصود بالشّيوع الاطِّراد والكثرة التي يُقاس عليها[٨٥].

٦- **فُعُول**[٨٦]: قلَّ مجيئه مِمَّا كان على (فَعَل)، ويُقتصر ما ورد منه على السَّماع، فقد قالوا: (أُسُود)، و(ذُكُور)، و(سُووق)، و(شُجُون)، و(طُلُول)، و(نُدُوب)، ووصفت الثَّالثة بالشُّذوذ؛ لثقل النُّطق بالواو المضمومة، وكذلك قلَّ مجيئه من الصِّفات مِمَّا كان على مثال: (فاعل)، نحو: (بُكِي)، و(رُكُوع)، و(شُهُود)، و(صُلِي).

وكذلك وصف بالشُّذوذ ما جاء من الأسماء على (فُعُول) وكان مضعَّفًا، نحو: (حُصُوص)، أو ما كان معتلاً بالياء، نحو: (نُؤِي)، أو الواو نحو: (يُووح).

ومِمَّا شذَّ وحُكم عليه بعدم الاطِّراد في هذا الجمع قولهم: (أُسُون)، و(أُنُوس)، و(بُدُور)، و(خُبُوث)، و(سُمِيّ)، و(شُصُوص)، و(شُعُوب)، و(صُخُور)، و(ضُيُوف)، و(ظُرُوف)، و(عُنُوق)، و(فُسُول)، و(فُووج)، و(قُنُون)، و(كُهُول)، و(مُئُون)، و(هُرِيّ).

وقال ابن مالك: (وندر (فُعُول) في جمع (فَوْعَل)، كقول الشَّاعر: (السريع)

أَبْلِـــغْ بَنِـــي أَوْدٍ فَقَـــدْ أَحْسَـــنُوا أَمْـسِ بِضَـرْبِ الهَـامِ تَحْـتَ القُنُـوسِ[٨٧]

فجمع (قَوْنَسًا) على (قُنوس)[٨٨]. وكلُّها من النَّوادر القليلة في كلام العرب، التي يجب أن يُوقف منها موقف السماع، وأن تُحفظ، ولا يُقاس عليها.

وبعض الصَّرفيِّين ذهب إلى أنَّ الاسم الثَّلاثي على مثال (فَعَل) الخالي من حروف العلَّة يجوز قياسه، شرط ألا يكون وصفًا ولا مضاعفًا[٨٩]، وهو الأرجح؛ لأنَّه يؤدِّي إلى إخراج (أسود)، و(شجون) ونحوهما من دائرة الوصف بعدم الاطِّراد.

وقد يشترك هذا الجمع مع (فِعَال)، فتلحقه تاء التَّأنيث، وهو قليل غير مطَّرِد، نحو: (بُعُولَة)، و(عُمُومَة)، و(فُحُولَة)[٩٠]. قال سيبويه: (وقد يكسَّر على (فُعُولة)، و(فِعَالة)، فيلحقون هاء التَّأنيث البناء وهو القياس أن يكسَّر عليه، وزعم الخليل أنَّهم إنَّما أرادوا أن يحقِّقوا التَّأنيث)[٩١]. وفي موضع آخر قال: (وقد يلحقون الـ(فِعَال) الهاء كما ألحقوا الـ(فِعال) التي في الـ(فَعْل) وذلك قولهم: (جَمَل): (جِمَالة)، و(حَجَر): (حِجَارة)، و(ذَكَر): (ذِكَارَة)، وذلك قليل)[٩٢].

وقد يُستغنى عنه بـ(فَعِيل) على قلَّة أيضًا، قال سيبويه: (وربَّما جاء (فعيلا) وهو قليل)[٩٣]، وذلك نحو: (ضَئِين)، و(عَبِيد)، و(مَعِيز)، أو(فُعَال) نحو: (ضُؤَار)، و(يَدِيّ)، قال أبو حيَّان: (ولم يأت من (فَعَل) على (فَعِيل) غير هذا)[٩٤].

٧- **فُعَّل:** الغالب في قياسه أن يكون جمعًا لما كان على (فاعل)، و(فاعلة) وصفين صحيحي اللام[٩٥]، إلا أنَّ الواقع اللُّغوي يُوقعنا على ألفاظ خرجت عن هذا الغالب، فحكَم الصَّرفيُّون عليها بالشُّذوذ، من ذلك ما كان جمعًا من المعتلِّ العين إذا كان على (فاعل)، فقالوا: (جُنَّى)، و(سُقَّى)، و(عُفَّى)، و(غُزَّى)، لمخالفتها القياس المطَّرد في هذا الجمع، وكذلك وُصف بالشُّذوذ لَمَّا كان جمعًا لما كان على مثال (أَفْعَل)، أو(فَعِيلَة)، أو(فَعْل)، أو(فُعُل)، أو(فُعَلاء)، فقالوا: (عُزَّل)، و(خُرَّس)، و(خُرَّد)، و(سُخَّل)، و(سُرَّأ)، و(نُفَّس)، فهذه الألفاظ (نوادر لا يقاس عليها)[٩٦]، يُوقف منها موقف السَّماع، أمَّا لم يُسمع، فيرجع فيه (إلى التَّصحيح)[٩٧] ولا يُقاس.

٨- **فُعَّال:** وهذه الصِّيغة تشبه (فُعَّل) إلا أنَّها تنفرد من دونها في جمع ما كان وصفًا

على مثال (فاعل) صحيح اللام[٩٨]، فإن اعتلَّت اللام فهو موصوف بالقلَّة نحو قولهم: (جُنَّاء)، و(سُخَّال)، و(سُرَّاء)، و(غُزَّاء)، و(نُفَّاس)، ومثل هذا مسموع غير مقيس، أمَّا قول الشَّاعر: (البسيط)

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرُ صُدَّادِ[٩٩]

فهو من النَّادر الذي يوقف منه موقف السماع فلا ينقاس؛ لأنَّ (صادَّة) مؤنّث، فلا تُجمع على (صُدَّاد)، والقياس فيها (صُدَّد)، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ الضَّمير لـ(الأبصار)، لا لـ(النِّساء)، فهو على ذلك جارٍ على القياس؛ لأنَّه حينئذ يكون جمعًا لـ(صاد) لا لـ(صادَّة)[١٠٠]، وهو توجيه حسَن لما فيه من إخراج البيت من دائرة الوصف بعدم الاطِّراد فلا يكون نادرًا.

وقالوا أيضاً في جمع (حكيم) و(حفيظ): (حُكَّام)، و(حُفَّاظ) على غير القياس، وقال أبو حيَّان: (ويجوز أن يكونا جمع (حاكم)، و(حافظ) استُغني بهما عن جمع (حكيم)، و(حفيظ)[١٠١].

٩- **فَعَلَة:** يطَّرد هذا البناء جمعًا في كلِّ وصف على وزن (فاعل) مذكر عاقل صحيح اللام[١٠٢]، وما خالفه دخل حيِّز عدم الاطِّراد، وما ورد منه وصف بالشُّذوذ أو النُّدرة أو القلَّة؛ لمخالفته القياس المعمول به، فمن ذلك ما ورد من قولهم: (جَوَقَة)، و(خَبَثَة)، قال ابن منظور: (وليس في الكلام (فَعِيل) يجمع على (فَعَلَة) غيره؛ قال: وعندي أنَّهم توهَّموا فيه (فاعلاً)، ولذلك كَسَّروه على (فَعَلَة)[١٠٣]، وقولهم: (خَارَة)، و(دَنَغَة)، و(سَادَة).

أمَّا (بَرَرة) فيمن جعلها جمعًا لـ(بَرّ) فيجوز أن يكون (من باب الاستغناء عن جمع (برّ) بجمع (بار)[١٠٤].

١٠- **فُعَلَة:** ثَمَّة خلاف في أصل هذا البناء[١٠٥]، فالجمهور على أنَّه أصل، والفرَّاء على أنَّه من (فُعَّل) زيدت عليه الهاء عوضًا مِمَّا ذهب من التَّضعيف، والمبَرِّد على أنَّه من (فَعَلَة) بالفتح، وإنَّما ضمَّ فرقًا بين المعتلِّ والصحيح.

ولَمَّا خالف هذا البناء القياس المعمول به وهو أن يكون جمعًا لما كان على مثال

(فاعل) صفة لمذكَّر عاقل معتلِّ اللام وُصف بالشُّذوذ أو القلَّة، فمن القليل النَّادر قولهم: (بُزاة)؛ لأنَّه جمع لغير العاقل، ومن الشَّاذ قولهم: (عُقَيّ)، و(غُزَّى)، و(كُمَأة)، و(هُدَرَة).

أمَّا قولهم: (عُداة)، و(عُراة)، و(غُواة) فمن قبيل الاستغناء عن جمع (عاد)، و(عار)، و(غاو). ومنه قولهم أيضًا: (رُذاة)، قال ابن سيده: (وعسى أن يكون على توهُّم (راذ)[١٠٦].

١١- **فَعَلَة:** اتفقوا على أنَّ الغالب المطَّرد فيه أن يكون جمعًا لاسم صحيح اللام على (فَعْل)[١٠٧]، وما خالف ذلك حُكم عليه بعدم الاطِّرَاد، فكان نادرًا نحو قولهم: (خطَرَة)، و(ذكَرَة)، و(علَجَة)، و(كتَفَة)، و(هدَرَة)، و(وقَعَة)، وقليلاً ما كان على مثال: (فَعْل)، و(فِعْل)، نحو: (زوَجَة)، و(غِرَدَة)، و(جِبَأة)، و(فِقَعَة)، و(قِعَبَة)، و(قِرَدَة)، و(حِسَلَة).

وقد تقدَّم أنَّ (هُدَرَة) نادرة، وكذلك (هِدَرَة) ها هنا نادرة، لمخالفتها الأصول المعمول بها، والفتح في جميعها أقيس، قال ابن سيده: (والفتح أَقيس؛ لأَنَّه جمع (هَادِر) فهو مثل (كافر) و(كَفَرَة)، وأَمَّا (هِدَرَةٌ) فلا يُكَسَّرُ عليه (فاعل) من الصَّحيح ولا المعتلّ، إلا أَنَّه قد يكون من أَبنية الجموع، وأَمَّا (هُدَرَةٌ) فلا يوافق ما قاله النَّحويون؛ لأَنَّ هذا بناء من الجمع لا يكون إلا للمعتلّ دون الصَّحيح، نحو: (غُزاة)، و(قُضاة)، اللهمّ إلا أَن يكون اسماً للجمع، والذي روى (هُدَرَةً)، بالضَّمِّ، إِنَّما هو ابن الأَعرابي وقد أُنْكِرَ ذلك عليه)[١٠٨]. ومثل هذا لا ينقاس، قال ابن يعيش: (وذلك كلُّه قليل شاذّ، لا يُقاس عليه)[١٠٩].

١٢- **فَعْلَى:** اتفق الصَّرفيُّون على أنَّ هذا البناء يكون جمعًا مطَّرِداً لكلِّ وصف يدلُّ على الهلاك، أو التَّوجع، أو الألم، أو التَّفرُّق، أو ما في معناها[١١٠]، قال سيبويه: (وقالوا: (زَمن) و(زَمْنَى)، و(هَرِم) و(هَرْمَى)، و(ضَمِن) و(ضَمْنَى)، كما قالوا: (وَجْعَى)؛ لأَنَّها بلايا ضُربوا بها، فصارت في التَّكسير لذا المعنى)[١١١]. وما خالفه وصف بالشُّذوذ نحو (جَلْدَى)، و(ذَرْبَى) في قول الشَّاعر: (الكامل)

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ ... ذَرْبَى الأَسِنَّةِ كُلَّ يَوْمٍ تَلاقِ[١١٢]

و(كَيْسَى) في قول الشَّاعر: (الطَّويل)

فَكُنْ أَكْيَسَ الكَيْسَى إِذَا كُنْتَ فِيهِمُ وَإِنْ كُنْتَ فِي الحَمْقَى، فَكُنْ أَنْتَ أَحْمَقَا[١١٣]

حمل (كيسى) على (حَمْقَى)، والعرب قد تحمل الشَّيء على ضدِّه فتجريه مجراه، قال ابن منظور: (إنَّما كسَّره هنا على (كَيْسى) لمكان (الحَمْقى)، أَجرى الضدَّ مُجْرى ضدِّه)[١١٤]، إلا أنَّ هذا الحمل غير مطَّرد، ولا ينبغي القياس عليه، قال الرَّضي: (وأمَّا قولهم: (كَيْسَى) فمحمول على الـ(حمقى) بالضّديَّة، وليس هذا الحمل مُطَّردًا، فلا يُقال: (بَخْلَى)، ولا (سَقْمَى)[١١٥].

١٣- فِعْلَى[١١٦]: لم يرد على مثال هذا البناء جمعًا إلا لفظتان لا ثالث لهما، وهما: (حِجْلَى)، في قول الشَّاعر: (الكامل)

فَارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الَّذِينَ كَأَنَّهُمْ حِجْلَى تَدَرَّجُ فِي الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[١١٧]

وقول الآخر: (الطَّويل)

أَلُفُّهُمْ بالسَّيْفِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ كَمَا لَفَّتِ العِقْبَانُ حِجْلَى وَغِرْغِرَا[١١٨]

و(ظِرْبَى)، (ولذلك لم يذكره سيبويه في أبنية الجموع)، وذهب ابن السَّرَّاج إلى أنَّه اسم جمع، وجعَلَهُ الأصمعيُّ لغة في الـ(حَجَل)، والصَّحيح أنَّهما جمعان؛ والذي يدلُّ على ذلك تأنيثهما، (هي الحجلى)، و(الظّربى)، و(هو الحجل)، حكى ذلك أبو زيد، ولو كان لغة في الـ(حجل) كما قال الأصمعي لكان مذكَّرًا مثله. وقال أبو الحسن: (حجلى) يكون واحدًا، ويكون جمعًا، كـ(الفلك)، و(الهجان)[١١٩].

ولعلَّ هذا الخلاف هو أحد الأسباب التي دفعت كثيرًا من المحدثين وبعضَ المتأخرين إلى إغفال هذا الوزن في أبنية جموع الكثرة، لكنَّه لا يمكن أن يكون السَّبب الرئيسي في ذلك؛ لأنَّ ثمَّة خلافًا في أوزان أخرى تقدَّمت، ومع ذلك لم يغفلها أحد من الصَّرفيِّين، ممَّا يرجِّح وجود أسباب أخرى إلى جانب ذلك، ومردُّها في غالب الظَّنِّ إلى أمرين اثنين:

الأوَّل: عدم ذكر سيبويه لهذا الوزن في أبنية الجموع.

الثاني: قلَّة ما ورد من الأمثلة على مثال هذا البناء، فلم يذكروا إلا اثنين فيما وقفت عليه من المصادر.

١٤- فُعَلاء: غلب هذا البناء جمعًا لـ(فَعِيل) إذا كان وصفًا لمذكَّر عاقل غير مضعَّف ولامعتلِّ اللام بمعنى (فاعل)، أو(مفعل)، أو(مفاعل)، أو ما دلَّ على حمد أو ذمٍّ

من (فُعال)، أو(فاعل)[١٢٠]، وما خالف ذلك حُكم عليه بعدم الاطِّراد، كأن يوصف بالنُّدرة على نحو ما فعلوا في قولهم: (تُقَوَاء)، و(حُدَثَاء)، و(رُسَلاء)، و(سُخَوَاء)، و(سُرَوَاء)، و(وُدَدَاء)، فهذه نوادر لا يرتضيها القوم؛ لمخالفتها الأصول المعمول بها، و(سيبويه يمنع ذلك كلَّه)[١٢١]، وكذلك صنيعهم بـ(فعيل) إذا كان بمعنى (مفعول)، نحو: (أُسَرَاء)، و(جُلَبَاء)، و(دُفَنَاء)، و(سُتَرَاء)، و(سُجَنَاء)، و(قُتَلاء). وقولهم أيضًا: (خُلَمَاء)، و(سُمَحَاء).

أمَّا ما كان صفة لمؤنَّث فلم يأت على هذا البناء إلا لفظتان لا ثالث لهما، وهما: (سُفَهَاء)، و(فُقَرَاء) جمعين لـ(سفيهة)، و(فقيرة)، وحمل عليه (خُلَفَاء)، وليس بشاذٍّ أو نادر؛ (لأنَّه وإن كان فيه التَّاء إلا أنَّه للمذكَّر)[١٢٢]. (فجُمع على المعنى دون اللَّفظ)[١٢٣].

وكلُّ ذلك في زعم الصَّرفيِّين ليس بالمطَّرد، فلا يُقاس عليه لقلَّته وندرته، وإنَّما يُوقف منه موقف السَّماع، ولا يتجاوز.

والذي أميل إليه جوازه واطِّراده؛ لأنَّنا إذا ما حكَّمنا الواقع اللُّغوي ألفيناه يدفعنا إلى القول بجوازه؛ فقد ورد عن العرب الفصحاء جمعهم لبعض الألفاظ على غير ما شرَّطه الصَّرفيُّون، من ذلك جمعهم لـ(عاقل) على (عقلاء)، و(سمْح) على (سُمحاء)، وفي القرآن الكريم جاء جمع (شهيد) على (شهداء) في قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾[١٢٤].

١٥- أَفْعِلاء: اتفقوا على أنَّه يُستعمل جمعًا لما كان وصفًا على مثال: (فعيل) إذا كان مضعَّفًا أو معتلَّ اللام[١٢٥]، إلا أنَّه قد وصفت بعض الألفاظ التي جاءت على هذا البناء جمعًا بأنَّها غير مطَّردة؛ لمخالفتها الأصل المعمول به، فمن ذلك وصفهم بالنُّدرة قولهم: (أَرْبِعَاء)، و(أَظِنَّاء)، و(أَقِزَّاء)، و(أَنْصِبَاء)، و(أَهْوِنَاء).

وقالوا أيضًا: (أَصْدِقَاء) جمعًا لـ(صديقة)، كما ورد في قوله ﷺ: (أَرْسِلُوا إلى أَصْدِقَاء خديجة)[١٢٦]، (وهو في النُّدورة نظير (سَفِيهة) و(سفهاء)[١٢٧]، وذهب أبو حيَّان إلى أنَّه قد يكون جمعًا لـ(صديق) (إذ يُطلق على المذكَّر والمؤنَّث)[١٢٨]، وقد يكون (الصَّديق) جمعًا، وإليه ذهب ابن منظور، قال: (وفي التَّنْزيل: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ، وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾[١٢٩]، ألا تراه

عطفه على الجمع[١٣٠]؟ فيكون الـ(أصدقاء) حينئذ جمع الجمع، وهو بعيد. وكلُّ ذلك مقصور على السَّماع، ولا ينبغي القياس عليه؛ لقلَّته وندرته.

ولا أميل إلى وصف (أصدقاء)، و(سفهاء) بشيء من المصطلحات التي استخدمها الصَّرفيُّون في التَّعبير عمَّا لم يطَّرد؛ لأنَّ الأُوْلَى قد ثبتت في قول النَّبيّ ﷺ، والثَّانية قد وردت في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾[١٣١]، وما كانت هذه حاله فلا ينبغي وصفه بالقلَّة أو النُّدرة أو غيرها؛ بل الواجب قبوله ما دامت هذه الألفاظ وغيرها فصيحة أيَّما فصاحة.

١٦- فِعْلان: اتفق الصرفيُّون على أنَّ هذا الجمع غير مطَّرد في الأسماء ممَّا كان على مثال: (فِعْل)، أو(فِعَال)، أو(فَعَال)، أو(فَعُول)، أو(فَعِيل)، أو(فَاعِل)، أو(فِعْلَة)، أو(فَعْل)، أو(فَعَلَة)، أو(فُعْلَة)[١٣٢]، وذلك قولهم: (قِنْوَان)، جمع (قِنْو)، وإنَّما (كسَّروا (فِعْل) على (فِعْلان) كما كسَّرُوا عليه (فَعَلا) لاعْتقابهما على المعنى الواحد، نحو: (بِدْل) و(بَدَل)، و(شِبْه) و(شَبَه)، فكما كسَّروا (فَعَلاً) على (فِعْلان) نحو: (خَرَب) و(خِرْبان)، و(شَبَث) و(شِبْثان) كذلك كسَّروا عليه (فِعْلاً)، فقالوا: (قِنْوانٌ)، فالكسرة في (قِنْو) غير الكسرة في (قِنْوان)، تلك وضعيَّة للبناء، وهذه حادثة للجمع، وأمَّا السُّكون في هذه الطَّريقة أعني سكون عين (فِعْلان) فهو كسكون عين (فِعْل) الذي هو واحد (فِعْلان) لفظاً، فينبغي أن يكون غيره تقديراً؛ لأنَّ سكون عين (فِعْلان) شيء أحدثته الجمعيَّة، وإن كان بلفظ ما كان في الواحد، ألا ترى أنَّ سكون عين (شِبْثان)، و(بِرْقان) غير فتحة عين (شَبَث)، و(بَرَق)؟ فكما أنَّ هذين مختلفان لفظاً كذلك السُّكونان هنا مختلفان تقديراً)[١٣٣].

و(قِنْوان) بكسر القاف، هي لغة أهل الحجاز، أمَّا قيس فتضمُّها، وتميم وضبَّة تبدل الواو ياء فتقول: (قِنْيَان)[١٣٤].

ونظيره قولهم:(صِيْرَان)، و(غِزْلَان)، و(خِرْفَان)، و(ظِلْمَان)، و(حِيطَان)، و(نِسْوَان)، و(عِبْدَان)، و(قِضْفَان)، و(إِمْوَان)، و(بِرْكَان).

وكذلك لم يطَّرد هذا البناء جمعًا لما كان من الأوصاف على مثال:(فَعْل)، أو(فُعَال)، أو(فَعَلان). فقالوا: (شِيْخَان)، و(ضِيْفَان) جمعان لـ(شَيْخ)، و(ضَيْف)، وقالوا: (شِجْعَان) في

جمع (شُجَاع)، وقالوا على وجه النُّدرة والقلَّة: (صِمْيَان)، و(ضِفْنَان)، و(فِلْتَان)، و(كِرْوَان).

قال سيبويه: (وقالوا: (كَرَوَان) وللجميع: (كِرْوَان)، فإنَّما يكسَّر عليه: (كرًى)، كما قالوا: (إِخْوَان)[١٣٥]، وقال ابن سيده: (ولم يعرف سيبويه في جمع الـ(كَروان) إلاَّ (كِرْواناً) فوجهه على أنَّهم جمعوا كراً)[١٣٦]، وفي موضع آخر قال: (والكِرْوان) جمع (كَراً)، ويتوهَّم الضَّعيفُ في العربيَّة أنَّه جمع (كَرَوَان) وإنَّما جمع (الكَرَوان) (الكَراوين)[١٣٧].

وقال ابن جنِّي: (لَمَّا كان الجمع مضارعاً للفعل بالفرعيَّة فيهما جاءت فيه أيضاً ألفاظ على حذف الزِّيادة التي كانت في الواحد، وذلك نحو قولهم: (كَرَوانٌ) و(كِرْوان)، و(وَرَشَان)، و(وِرْشَان)، فجاءَ هذا على حذف زائديه حتى صار إلى (فَعَل)، فجَرى مَجرى (خَرَب) و(خِرْبان)، و(بَرَقٍ) و(بِرْقان)[١٣٨].

وذهب بعض المحدثين إلى استغراب ما أطلقه الصَّرفيُّون على بعض الجموع ممَّا جاءت على هذا البناء ممَّا خالفت بابها، فقال: (ومن عجيب أمر هؤلاء العلماء أنَّهم إذا وجدوا في اللُّغة أمثال: (غزلان) جمعا لـ(غزال)، و(خرفان) جمعًا لـ(خروف)، و(نسوان) جمعًا لـ(نسوة)، و(ركبان) جمعًا لـ(راكب)، و(سودان) جمعًا لـ(أسود)، قالوا: إنَّ كل ذلك من المسموعات القليلة أو النَّادرة)[١٣٩]. ثم استطرد قائلاً: (هم يتصوَّرون إذن أنَّ الجمع (فعلان) بصورتيه مطَّرِد في سبع صيغ، ومسموع في خمس صيغ من صيغ المفرد، فأيُّ جمع هذا؟ وأيُّ لغة مستقيمة يمكن أن تتضمَّن مثل هذا النِّظام الذي زعموه؟)[١٤٠].

وقد رجَّح أنَّ ما سُمع من العرب من هذا الجمع إنَّما هو تطوَّر أُريد به جمع الجمع في صورة جديدة متأثرًا بالحبشيَّة التي تضيف الألف والنُّون في لغتها للدَّلالة على الجمع، والجموع عنده على الترتيب التَّالي[١٤١]:

شَيْخ	شِيخة	شِيخان
شجاع	شجعة	شجعان
غَزال	غِزْلَة	غِزلان
فَتَى	فِتْيَة	فِتيَان
قاع	قِيعة	قِيعان

فهذه الأمثلة إن صحَّ ما ذهب إليه تُمثِّل مرحلةً من مراحل تطوُّر اللُّغة، فلا شذوذ فيها، ولا خروج عن القياس؛ لأنَّ بعض علماء الصَّرف واللُّغة قد أقرُّوا بجمع الجمع.

١٧- فُعْلان: اتفق الصَّرفيُّون على أنَّ المطَّرد الغالب فيه أن يكون جمعًا لما كان على مثال: (فَعِيل)، أو(فَعَل) صحيح العين، أو(فَعْل)[١٤٢]، وما خالف ذلك حُكم عليه بعدم الاطِّراد، فما كان جمعًا لاسمٍ على مثال: (فِعْل)، نحو: (ذئب)، و(ذُؤْبَان)؛ فهو قليل عندهم، وقولهم: (ثُنْيَان)، و(جُذْعَان)، و(حُجْزَان)، و(حُورَان)، و(رُخْلان)، و(رُعْيَان)، وإنَّما كسَّروه تكسير الأسماء؛ لأنَّها صفة غالبة، و(رُكْبَان)، و(زُقَّان)، و(قُعْدَان). وقال أبو حيَّان: (وشذوذه أنَّه صفة)[١٤٣].

وكذلك حكموا بعدم اطِّراده إذا كان جمعًا لـ(أفعل) مؤنَّثه (فعلاء) نحو: (بُرْصَان)، و(بُيْضَان)، و(سُودَان)، و(عُمْيَان). وجعلوا ما ورد منه من قبيل المحفوظ الذي لا ينبغي القياس عليه. إلا أنَّ التَّحقيق فيه يظهر أنَّ وصفهم له بعدم الاطِّراد مجانب للصَّواب؛ لأنَّ الأَوْلَى إخراجه من دائرة الوصف بذلك، لثلاثة أسباب:

الأوَّل: أنَّ ما سُمع من نحو قولهم: (عُمْيَان) قد ورد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾[١٤٤].

الثَّاني: أنَّ بعض الصَّرفيِّين كالفرَّاء قد ذهب إلى أنَّه جمع لـ(فُعْل) جمع (أَفْعَل)، نحو: (أسود)، و(سُود)، و(سُودان)، فيكون جمع جمعٍ، الأوَّل جمعٌ أدنى، والثَّاني جَمعٌ أقصى، فـ(دلَّ كلامه على أنَّه مقيس)[١٤٥]. ولا ضير في قبول قياسه على مذهب الفرَّاء ما دام مفضيًا إلى إبعاده عن الوصفيَّة بعدم الاطِّراد.

الثَّالث: أنَّ بعض الباحثين قد ذهب إلى أنَّ هذا الجمع إنَّما هو جمع جمْع على صورة جديدة، وهو مرحلة متطوِّرة من مراحل جموع التَّكسير، تأثَّرت بالحبشيَّة على نحو ما ألفيناه في جمع (فِعْلان). وهذه المراحل هي[١٤٦]:

١٨- فَوَاعِل: الغالب المطَّرد في هذا البناء أن يكون جمعًا لمذكَّر عاقل غير موصوف به على مثال: (فَاعِل) وكان ثانيه ألفًا زائدة[١٤٧]، أمَّا إن كان صفةَ ما لا يُعقل فذهب

بعضهم إلى القول بشذوذه، وردَّه ابن مالك بقوله: (وغلط كثير من المتأخِّرين فحكم على هذا بالشُّذوذ)[١٤٨]، وتبعه أبو حيَّان فقال: (وغلط من قال بشذوذه)[١٤٩].

والصَّحيح اطِّراده على مذهب سيبويه، قال: (وإن كان (فاعِل) لغير الآدميين كُسِّر على (فواعِل)، وإن كان لمذكَّر أيضًا؛ لأنَّه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنُّون، فضارع المؤنَّث ولم يقْوَ قوَّة الآدميين، وذلك قولك: (جِمَال بَوَازل)، و(جِمَال عَوَاضِه)[١٥٠].

لكنَّنا نقع على كثير من الألفاظ التي جُمعت على (فواعل) ولم تكن ممَّا اتفق القوم عليه، فقد يكون جمعًا في الوصف للمذكَّر العاقل، وهو محمول عندهم على الشُّذوذ، لمخالفته الغالب في بابه، من ذلك (فوارس) جمع (فارس) في قول الشَّاعر: (الوافر)

فَـدَتْ نَفْسِـي وَمَـا مَلَكَـتْ يَمِينِـي ... فَـوَارِسَ صَـدَّقَت فِـيهِمْ ظُنُـونِي

فَـوَارِسَ لا يَمَلُّـونَ الْمَنَايَـا ... إذا دَارَتْ رَحَـا الْحَـرْبِ الزَّبُـون[١٥١]

ونحو: (هوالك) في قول الشَّاعر: (الطويل)

فَأَيْقَنْـتُ أَنِّـي ثَـائِرُ ابْـنِ مُكَـدَّمٍ ... غَدَاتَئِـذٍ أو هَالِـكٌ فِـي الْهَوَالِـكِ[١٥٢]

وذهب ابن بري إلى أنَّه قد يكون المراد (هالك في الأمم الهوالك)، فيكون جمع (هالكة) على القياس[١٥٣]، وهو الأحسن؛ لئلا تُحمل على الشُّذوذ، وقد قالوا: (هالِكٌ من الهَوالِك، وفارِسٌ من الفَوارِس).

وقد وجَّه ابن يعيش هذين الجمعين بعد وصفهما بالقلَّة والشُّذوذ، فقال: (ومُجازه أمران: **أحدهما**: أنَّ (فارسًا) قد جرى مجرى الأسماء؛ لكثرة استعماله مفرداً غير موصوف.

والآخر: أنَّ (فارسًا) لا يكاد يُستعمل إلا للرِّجال، ولم يكن في الأصل إلا لهم، فلمَّا لم يكن للمؤنَّث فيه حظٌّ، لم يخافوا التباسًا، وأمَّا (هوالك) فإنَّه جرى مثلا في كلامهم، والأمثال تجري على لفظ واحد، فلذلك جاء على أصله، فإن اضطَّر الشَّاعر إليه جاز له أن يجمعه على (فواعل)؛ لأنَّه الأصل)[١٥٤].

ومن هذه الضَّرورة ما ورد من قول الفرزدق: (الكامل)

وَإِذَا الرِّجَـالُ رَأَوْا يَزِيـدَ رَأَيْـتَهُمْ ... خُضُـعَ الرِّقَـابِ نَـوَاكِسَ الأبْصَـارِ[١٥٥]

وقد نقل الرَّضي وتبعه أبو حيَّان عن المبَرِّد أنَّ هذا هو (الأصل، وأنَّه جائز شائع في الشِّعر)[١٥٦]، وردَّه البغدادي كما يظهر من قوله: (الذي قاله المبرِّد في الكامل بعد إنشاد هذا البيت إنَّما هو: وفي هذا البيت شيء يستطرفه النَّحويُّون، وهو أنَّهم لا يجمعون ما كان من (فاعل) نعتًا على (فواعل)؛ لئلا يلتبس بالمؤنَّث، لا يقولون: (ضارب) و(ضوارب)؛ لأنَّهم قالوا: (ضاربة) و(ضوارب)، ولم يأتِ هذا إلا في حرفين: أحدهما: (فوارس)؛ لأنَّ هذا ممَّا لا يستعمل في النِّساء، فأمنوا الالتباس، ويقولون في المثل: (هو هالك في الهوالك) فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال؛ لأنَّه مَثَل، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشَّعر أجراه على أصله، فقال: (نواكس الأبصار)، ولا يكون مثل هذا أبدًا إلا ضرورة، انتهى كلامه، فتأمَّله مع ما نقلوه عنه).

يظهر من هذا النَّقل إذن أنَّ المبرد لا يراه جائزًا شائعًا في الشِّعر كما ذهب إليه أبو حيَّان، بل عدَّه ضرورة يلجأ إليها الشَّاعر، وإليه أشار ابن يعيش في النَّقل السَّابق عنه، وأيَّده ابن الحاجب بقوله: (وأمَّا (نواكس) فللضَّرورة، فلا اعتداد به)[١٥٧].

وذكر البغدادي أنَّ (ما جُمع من هذا النَّمط إحدى عشرة كلمة)، وهي: (حواج)، و(حَواجب)، و(حوارس)، و(خواشع)، و(دواجه)، و(روافد)، و(شواهد)، و(غوائب)، و(فوارس)، و(نواكس)، و(هوالك).

وما قاله مجانب للصَّواب، فقد ذكر أبو حيَّان قولهم: (نواشي) جمع (ناشئ) من الغلمان[١٥٨]، وذكر ابن هشام: (سوابق)[١٥٩]، ووقعتُ في لسان العرب على أخرى، وهي قولهم: (خالف من الخوالف)[١٦٠]. وذكر بعض الباحثين أنَّ عددها جاوز الثَّلاثين، فذكر: (حواسر)، و(سوابح)، و(صواحب)، و(عواجز)، و(قواري)، و(كواهن)، و(نواكص).

ورأى الدَّكتور عبد المنعم سيِّد عبد العال أنَّ تأويلات القوم لبعض ما خرج عن القياس هي محاولات يحاولون بها إخضاعها للقياس، قال: (وتأوَّل غيرهم الأمثلة السَّابقة، ونظائرها - مع كثرتها - تأويلاً غير معقول، كأن يقول عن مفرد هذا الجمع: ليس (فاعلاً) وإنَّما هو (فاعلة)، والأصل: (طوائف فوارس)، و(طوائف نواكس)...فالجمع عنده صفة لموصوف، مفرده (فاعلة)، فيكون جمعها قياسًا على (فواعل)، وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعها للقياس، وفي كلِّ هذه التأويلات تكلُّف، وتصنُّع معيبان)[١٦١].

ثم يُبيِّن أنَّ جمع (فاعل) على (فواعل) يُقاس بشرط، قال: (والحقّ أنَّ صيغة (فاعل) تُجمع قياسًا على (فواعل) سواء أكانت (فاعل) صفة للمذكَّر العاقل، أم غير العاقل، لكن مراعاة للشَّرط، وهو أن تكون الصِّيغة وصفًا لمذكَّر غير عاقل، أفضل؛ لأنَّه الأكثر، أمَّا من لا يراعيه فلا يُحكم عليه بالتَّخطئة، وإنَّما يُحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح، وإن كان دونه في القوَّة)[١٦٢].

ولعلَّ الكثرة هي السَّبب الذي دفع بعض الباحثين إلى إباحة القياس عليه وعدم التَّقيد بالشَّرط السَّابق. يقول الدّكتور عبد المنعم: (أمَّا سبب الإباحة وعدم التَّقيد بالشَّرط الذي يقضي بألا تُجمع صيغة (فاعل) على (فواعل)، إذا كانت وصفًا لمذكَّر غير عاقل، فهو ما تيسَّر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائه في الكلام الفصيح الذي يحتجُّ بصحته، على جموع كثيرة جاوزت الثَّلاثين)[١٦٣].

وما قاله الباحث فيه نظر من وجهين:

الأول: أنَّ الكثرة عند القدامى ليست المعيار الوحيد للحكم على أنَّ هذه الظاهرة مقيسة أو غير مقيسة، بل مجرَّد الحكم عليها بأنَّها خارجة عن الأصول المعمول بها دليل على عدم قياسها، ووصفها بعدم الاطِّرَاد.

الثاني: أنَّ بعض الجموع التي ذكرها، لا تدخل ضمن هذا الباب. فمن ذلك ما أورده من قولهم: (حواسر) جمع (حاسر)، فهذا الجمع جارٍ على القياس، وإن كان ظاهره يُوحي بخلاف ذلك، فقد نقل عن اللُّغويين أنَّه جمع لـ(مرأة)، وهي أنثى، وما كان وصفًا للمؤنَّث جاز جمعه على (فواعل)، قال ابن منظور: (امرأَة حاسِرٌ: حَسَرَتْ عنها درعها. وكلُّ مكشوفة الرأس والذِّراعين: حاسِرٌ، والجمع (حُسَّرٌ) و(حَواسِر)؛ قال أَبو ذؤيب: (الطَّويل)

وقـــامَ بَناتـــي بالنّعـــالِ حواسِـــراً فأَلْصَقْنَ وَقْـعَ السِّبْتِ تـحتَ القَلائـدِ[١٦٤][١٦٥]

ومنها أيضًا قولهم: (سوابح) جمع (سابح)، وهذا الجمع أيضًا إنَّما ورد وصفًا للفرس، وهو وصف لغير العاقل فجرى على القياس، قال ابن منظور: (السَّوابحُ الخيل؛ لأَنَّها تَسْبَح وهي صفة غالبة)[١٦٦].

ولا أميل إلى القول بشذوذ هذه الألفاظ لكثرتها، (والكثرة في الظَّاهرة اللُّغوية لا تعدُّ في

الشُذوذ)[١٦٧]، بل جعلها قياساً مُطَّرداً.

ومِمَّا وصف بالشُّذوذ من الجموع على (فواعِل) قولهم: (حوائج)، وذهب بعض أَهل اللُّغة إِلى أَنَّها قد تكون جَمْعَ (حَوجاء)، وقياسها (حَواج)، مثل (صَحارٍ)، ثم قدّمت الياء على الجيم فصار (حَوائِجَ)؛ والمقلوب في كلام العرب كثير. والعرب تقول: بُداءَاتُ حَوائجك، في كثير من كلامهم.

ونُقل عن الأصمعيِّ أَنَّه (جعلها مولّدة كونُها خارجةً عن القياس؛ لأَنَّ ما كان على مثل الـ(حاجة) مثل (غارة)، و(حارَة) لا يُجمع على (غوائر) و(حوائر)، فقطع بذلك على أَنَّها مولَّدة غير فصيحة)[١٦٨]. وأجاز أبو حيَّان أن تكون جمعاً لـ(حائجة) استُغني به عن جمع (حاجة) على هذا الوزن[١٦٩]. ومن الشَّاذ عندهم أيضاً قول الشَّاعر: (المتقارب)

كَـــأَنَّ الغُبَـــارَ الـــذِي غَـــادرتْ ضُـــحَيًّا دَوَاخِـــنُ مِـــن تَنْضُـــبِ[١٧٠]

جمع (دخان) على (دواخن). وذهب أبو جعفر النَّحَّاس إلى أَنَّه جمع (داخنة)، قال: (وزعم القتبي أَنَّه لم يأت على هذا الوزن إلا (دخان)، و(عثان)، وهذا القول ليس بشيء عند النَّحويِّين الحذَّاق، وإِنَّما (دواخن) جمع (داخنة)، وهذا قول الفرَّاء وكلّ من يُوثق بعلمه)[١٧١]، وعلى قول النَّحَّاس لا شذوذ حينئذ فيها؛ لأَنَّها جارية على القياس.

وجعلوا منه قولهم: (عواثن). وقال ابن منظور: (لا يُعرف لهما نظير)[١٧٢]. وقولهم: (شواجن)، وقد أجاز ابن سيده أن تكون (شواجن) جمع (شاجنة)، قال: (وإِنَّما قلت إِنَّ واحدها (شَجْن)؛ لأَنَّ أَبا عبيدة حكى ذلك، وليس بالقياس؛ لأَنَّ (فَعْلاً) لا يُكسَّر على (فواعل)، ولاسيَّما وقد وجدنا الـ(شاجِنَة)، فأَنْ يكون (الشَّواجِنُ) جمع (شاجِنَةٍ) أَوْلَى)[١٧٣]. وهو الأحسن؛ لئلا تُحمل اللَّفظة على الشُّذوذ ما وجد مندوحة عنه. ومن الشَّاذ قولهم: (رواجب) جمع (رُجْبَة)، و(نواعش) جمع (نعش).

وقد تُشبع الكسرة في (فواعل) فتصبح (فواعيل)، وما جاء من الجموع عليه، غير مُطَّرِد، ولا مقيس عند الصَّرفيِّين، من ذلك قولهم: (جواليق)، و(خواتيم)، و(دوانيق)، و(زواريق)، و(سوابيغ)، و(طوابيق)، وذهب بعضهم إلى أَنَّ (خواتيم) جمع (خاتام)، قال الشَّاعر: (الرَّجز)

يَـــامَيّ ذَاتَ الْجَـــوْرَبِ الْمُنْشَـــقِّ أَخَـــذْتِ خَاتَـــامِي بِغَيْـــرِ حَـــقِّ[١٧٤]

وما ورد من قول ابن منظور: (وقال سيبويه: الذين قالوا: (خَواتِيم) إِنَّما جعلوه تكسير (فاعال)، وإِن لم يكن في كلامهم، وهذا دليل على أَنَّ سيبويه لم يعرف (خاتاماً)[١٧٥]. ليس بصحيح، فسيبويه أقرَّ بسماعه قال: (غير أَنَّهم قد قالوا (خاتام)، حدثَّنا بذلك أبو الخطَّاب)[١٧٦].

وكلُّ ما ذُكر من هذه الجموع إنَّما هو خارجٌ عن القياس، ومخالفٌ الأصول المعمول بها، لذلك يُوقف منها موقف السماع ولا يقاس عليها.

١٩- فَعَالَى[١٧٧]: اتفق الصَّرفيِّون على أنَّ الغالب المطَّرِد في هذا البناء أن يكون جمعًا للاسم على (فَعْلاء)، أو(فِعْلَى)، أو(فَعْلَى)، وكذلك الوصف لما كان على (فُعْلَى)، أو(فَعْلان)، أو(فَعْلَى)، وما خالف ذلك حُكم عليه بعدم الاطِّراد. من ذلك ما كان وصفًا على مثال: (فَعْلاء)، نحو: (عَذَارى)، وكذلك قولهم: (حَبَاطَى)، و(رآسَى)، و(طَهَارَى)، و(مَهَارَى)، و(يَتَامَى).

وسُمع الضَّمُّ في بعض ما جاء على (فَعالَى)، نحو: (أُسَارَى) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ﴾[١٧٨]، (وفُرادى) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[١٧٩]، و(قُدَامَى)، وهذه الألفاظ تُحفظ، ولا يُقاس عليها، ولا يجوز أن تأتي على (فَعالَى)؛ لأنَّ (فُعالى) قد أغنت عنها، والأرجح ألا تُوصف هذه الألفاظ بعدم الاطِّراد، لأمرين:

الأوَّل: أنَّ بعضها قد مثَّله القرآن الكريم، وما يمثِّله القرآن لا يمكن أن يُوصف بشيء من المصطلحات التي استخدمها الصَّرفيُّون في تعبيرهم عمَّا لم يطَّرِد.

الثَّاني: أنَّ الضَّمَّ قد ثبت لغة لأهل الحجاز، أمَّا الفتح فنسب إلى تميم[١٨٠]، وما ثبت لغة لا ينبغي وصفه بعدم الاطِّراد.

واختلفوا في (فُعَالى) أهو جمع؟ أم اسم جمع؟ والذي عليه سيبويه أنَّه جمع قال:(ويكون (فُعالى في الاسم... ولا يكون وصفًا إلا أن يُكسَّر عليه الواحد للجمع، نحو: (عُجالى)[١٨١]. وذهب ابن الباذش - فيما ينسبه إليه أبو حيَّان - إلى أنَّه اسم جمع[١٨٢]. والمرجَّح أنَّه جمع كما نصَّ عليه سيبويه.

٢٠- **فَعَالِي**[١٨٣]: ذكر الصَّرفيُّون أصولاً لما يطَّرِد من هذا الجمع، وما خالف هذه الأصول، حكموا عليه بعدم الاطِّراد، من ذلك ما قالوه في جمع (أهل)، و(عشرين)، و(كَيْكَة)، و(ليلة): (أهالي)، و(عَشَارِي)، و(كَيَاكِي)، و(لَيَالِي).

وزعم الفرَّاء أنَّ (ليلة) كانت في الأَصل (لَيْلِية)، ولذلك صُغِّرت (لُيَيْلِيَة)، ومثلها الـ(كَيْكَة)كانت في الأَصل (كَيْكِية).

٢١- **فَعَالِيّ**: نصَّ الصرفيُّون على أنَّ هذا الجمع يطَّرِد لكلِّ اسم ثلاثي ساكن الوسط في آخره ياء مشدَّدة ليست التي للنَّسب، أو ما كانت الهمزة فيه للإلحاق، وما ورد من الألفاظ جمعًا مخالفًا لذلك حكموا عليها بعدم الاطِّراد، وهي من المحفوظ الذي يُوقف منها موقف السَّماع؛ لمخالفتها القياس المعمول به[١٨٤]، وذلك قولهم: (أناسيّ)، و(صحاريّ)، و(ظرابِيّ)، و(عَذارِيّ)، و(قَباطِيّ).

والأصل في (أناسي)، و(ظرابيّ): (أناسين)، و(ظرابين)، قُلبت النُّون فيهما ياء، وأُدغمت في الياء التي قبلها، فـ(أناسيّ) جمع (إنسان)، و(ظرابيّ) جمع (ظَرِبَان).

٢٢- **فَعَائِل**: اتفق الصَّرفيُّون على أنَّ هذا البناء يطَّرِد في كلِّ ما كان على أربعة أحرف، وقبل آخره حرف مدّ، سواء أكان مختومًا بتاء التَّأنيث، أو ألف التَّأنيث، أو الألف الممدودة، أم مجرَّدًا منها[١٨٥]، لكنَّ الواقع اللُّغوي يُشير إلى وجود ألفاظ قد فلتت من هذا الضَّابط الذي عليه الصَّرفيُّون، فكانت هدفًا للنَّعت بما لم يطِّرد، من ذلك ما كان مؤنَّثًا على مثال (فَعُول) وجُمع عليه نحو: (سَلائب)، و(صَعَائد)، و(عَجَائز)، و(قَلائص)، حُمل على (فَعِيلَة)؛ لأنَّه مؤنَّث، قال سيبويه: (وأمَّا ما كان منه وصفًا للمؤنَّث فإنَّهم يجمعونه على (فَعَائِل) كما جمعوا عليه (فَعِيلَة)؛ لأنَّه مؤنَّث)[١٨٦].

ومنه أيضًا ما كان على مثال (فِعَال)، نحو: (شَمَائِل)، و(هَجَائِن)، وهو موصوف عندهم بالقلَّة والشُّذوذ. قال الرَّضي: (واعلم أنَّه قد جاء في (فِعَال) المؤنَّث من غير تاء (فَعَائِل)، وهو قليل، كـ(هجائن) في جمع (ناقة هِجَان)، حملا على (فِعَالَة)[١٨٧]، و(هِجَان) قد تطلق على المفرد والتثنية والجمع بلفظها، يقول ابن سيده: (وزعم الخليلُ أن قولهم: (هِجَان) للجماعة بمنزلة: (ظِرَاف) وكسَّروا عليه (فِعَلا) فوافَق (فَعِيلا) ههنا كما

وافقه في الأسماء. وأنا أُخبِّر هذا الفصلَ وأكْشفُ عن سرِّه بما يحضُرني من شرح الشَّيخينِ الفارسي والسِّيرافي قالا: اعلم أنَّ (هجَانا) يُستَعْمل للجمع والواحد وفيه مَذْهبان ذكر سيبويه أحَدهما دونَ الآخَر، فأما الأوّلُ منهما فهو الذي ذكره سيبويه: أنه يقال: هذا هجَانٌ، وهذان هجَانَان، وهؤُلاء هجَانٌ، وذلك أنَّ (هجَاناً) الواحدَ هو (فعَال)، و(فعَال) يَجْرِي مَجرى (فعيل) فمن حيثُ جاز أن يُجمعَ (فَعِيل) على (فعَال) جاز أن يجْمَع (فعَال) على (فِعال)؛ لاستواء (فَعِيل)، و(فعَال).

وأمَّا المذهب الآخرُ فيقال: هذا هجَانٌ، وهذان هجَانٌ، وهؤُلاء هجَانٌ، فيستوي الواحدُ والتَّثنيةُ والجمعُ فيَجْري مَجْرى المصدَر، ولم يذكره سيبويه وقد ذكره الجَرْمِيُّ)[١٨٨].

وفي موضع آخر علَّل ذلك فقال: (و هجان، فمنهم من يجعله من باب (جُنُب) و(رِضاً)، ومنهم من يجعله تكسيرًا، وهو مذهب سيبويه، وذلك أنَّ الألف في (هجان) الواحد بمنزلة ألف ناقة كَناز، وامرأة ضَناك، والألفُ في (هجان) في الجمع بمنزلة ألف (ظِراف)، و(شِراف)، وذلك لأنَّ العرب كَسَّرَتْ (فعَالاً) على (فِعال) كما كسرت (فَعيلاً) على (فِعَال)، وعُذْرُها في ذلك أنَّ (فعيلاً) أُخت (فعَال)، ألا ترى أنَّ كلَّ واحد منهما ثلاثيُّ الأصل وثالثة حرف لِّين؟ وقد اعْتَقَبَا أيضًا على المعنى الواحد نحو: (كَليب)، و(كِلاب)، و(عَبيد)، و(عِباد)، فلمَّا كانا كذلك وإنَّما بينهما اختلافٌ في حرف اللِّين لا غير، قال: ومعلومٌ مع ذلك قربُ الياء من الألف، وأنَّها إلى الياء أقرب منها إلى الواو، كُسِّرَ أحدهما على ما كسر عليه صاحبه فقيل: (ناقة هِجانٌ)، و(أَيْنُقٌ هِجانٌ)، كما قيل: (ظريف) و(ظِراف)، و(شريف) و(شِراف)[١٨٩].

وكذلك لم يطَّرِد عندهم ما كان على مثال: (فُعَال)، نحو: (عَقَائب)، أو (فَعَال)، نحو: (سَمَائي) على من ذهب إلى تذكير السَّماء[١٩٠]، وعليه قول أمية بن أبي الصَّلت: (الطويل)

لَـهُ مَـا رَأَتْ عَـيْنُ البَصِـيْرِ وفَوْقَـهُ سَـمَاءُ الإلَـهِ فَـوْقَ سَـبْعِ سَـمَائِيَا[١٩١]

وكذلك ما كان مذكَّرًا على (فَعُول) نحو: (جَزَائر)، أو على مثال (فَعِيل)، نحو: (سلائل)، و(وَصائد)، وكذلك (فعيل)، و(فَعِيلَة) إذا كانا بمعنى (مفعول)، أو (مَفْعُولَة)، نحو: (رَهَائن)، و(لَطَائم)، و(ذَبَائح).

وثَمَّة ألفاظ أُخر جاءت على مثال (فَعَائِل) حُكم عليها بعدم الاطِّراد، ووصفت بالشُّذوذ؛ لمخالفتها الأقيسة المعمول بها عند الصَّرفيِّين، نحو قولهم: (حَرَائِر) جمع (حُرَّة)، ومنه حديث عمر بن الخطَّاب ﷺ للنِّساء اللاتي كنَّ يخرجن إلى المسجد: (لأَرُدَنَّكُنَّ حَرَائِر)[١٩٢].

وقولهم: (حَقَائِق) جمع (حِقَّة)، ومنه قول الشَّاعر: (الرجز)

ومَسَـــــدٍ أُمِـــــرَّ مـــــن أَيـــــانِقِ لَسْـــــنَ بأَثْـــــيابٍ ولا حَقَـــــائِقِ[١٩٣]

وقولهم: (ضرائر) جمع (ضَرَّة)، ومنه قول الشَّاعر: (الكامل)

لَهُـــنَّ نَشِـــيجٌ بالنَّشِـــيل كأَنَّهـــا ضَـــرائِرُ جِرْمِـــيّ تَفـــاحَشَ غارُهـــا[١٩٤]

وقولهم: (ظَنَائِن) جمع (ظِنَّة)، و(غَرَائِر) جمع (غِرَّة). قال ابن سيده - فيما ينقله عنه ابن منظور -: (وليس ذلك بقياس مُطَّرِد)[١٩٥].

٤- نتائج البحث:

إنَّ جموع التَّكسير من المباحث التي يعتلج فيها القياس وعدمه، وقد اختلف الصَّرفيُّون فيها بين مجيز لبعضها، ومانع لبعضها الآخر، ومردُّ هذا في غالب الظَّنِّ إلى عدم اكتمال استقرائهم لهذه الجموع في مظانِّها الأساسية، فكثيرًا ما تتداخل أبنيتها فيما بينها، وقد ظهر كثيرٌ من الجموع التي خالفت بابها، فحُكم عليها بعدم الاطِّراد، وتكاد تكون أكثر ممَّا اطَّرد في بابه؛ بل إنَّ المتمعِّن في قضية جموع التَّكسير، والنَّاظر إليها نظرة واقعيَّة بعيدة عمَّا أقرَّه الصَّرفيُّون يجد أنَّ هذه القضية يمكن هدمها من أساسها، فجموع التَّكسير كما يظهر من حيث الواقع اللُّغويّ نوع واحد لا غير[١٩٦]، يدفعنا إلى ذلك أمور:

منها: أنَّ أبنية جموع التَّكسير كما تقدَّم تتداخل فيما بينها كثيرًا، وكأنَّ المستعمل العربيَّ لهذه الأبنية لم يكن متقيِّدًا في استعماله لما قرَّره الصَّرفيُّون من ضوابط وقواعد وأحكام.

ومنها: أنَّ بعض ما ورد عن العرب ليس له إلا بناء واحد في القلَّة، فإذا ما أرادوا الكثرة استعملوه من دون تغيير، فالقلَّة والكثرة في عرف الاستعمال اللُّغوي عند العرب واحدة.

ومنها: أنَّ الواقع اللُّغويّ يُشير بوضوح إلى عدم صحَّة ما قرَّره الصَّرفيُّون من تحديد

ثلأبنية كلِّ نوع من جموع التَّكسير، فها هو ذا القرآن وهو قد بلغ من الفصاحة ذروتها يؤكِّد بطلان زعم الصَّرفيِّين، فيستخدم القلَّة للدَّلالة على الكثرة، والكثرةَ للدَّلالة على القلَّة، ومثال الأوَّل قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾[١٩٧]، فـ(أضعاف) على مثال (أفعال)، وهو من الأبنية التي قرَّرها الصَّرفيون للدَّلالة على القلَّة والقرآن يستخدمها للكثرة. ومثال الثَّاني قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[١٩٨]، فالثَّلاثة في عرف الصَّرفيين عدد يدلُّ على القلَّة، وكان الواجب - على زعمهم - أن يكون القرء مجموعًا على (أقراء)، إلا أنَّه جاء على غير ما قرَّروا فدلَّ على الكثرة.

ومنها: أنَّ كثيرًا من الأسماء قد خرجت عمَّا قرَّره الصَّرفيُّون من قواعد وأحكام، فجاءت مخالفة لها، على الرَّغم من توافر الشُّروط التي تؤهلها لأن تكون على بابها وقياسها، لكنَّها خالفت فخرجت عن القياس ممَّا يؤكِّد أنَّ استقراء الصَّرفيِّين لكلِّ ما ورد عن العرب من هذه الجموع لم يكن على الوجه الذي نحتكم إليه في وضع الأسس والقواعد. وليس من الضَّرورة أن تكون هذه الأسماء الكثيرة الخارجة عن القياس ضعيفة أو متروكة أو شاذَّة، وإنَّما تحدَّث بها العرب الفصحاء على سجيَّتهم، من دون إخضاعها إلى ما تقرَّر عند أهل الصَّرف.

ومنها: أنَّ الواقع اللُّغويَّ المستعمل يُشير إلى وجود أبنية لجموع التَّكسير غير ما ذكره علماء الصَّرف، وهذا أمر آخر ينهضُ دليلاً قويًا على عدم استقرائهم لكلِّ ما ورد من هذه الجموع، ففي القرآن الكريم وحده اثنان وأربعون بناء لجموع التَّكسير[١٩٩]، وهو عدد يكاد يكون ضعف ما ذكره الصَّرفيُّون في مصنَّفاتهم، ومن هذه الأبنية الجديدة (فَعَّالة)، و(فعَالَة)، و(فَعِيل) وغيرها، وأمثلتها على التَّرتيب، قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾[٢٠٠]، وقوله: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾[٢٠١]، وقوله: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾[٢٠٢].

ومنها: أنَّ الاستعمالَ اللُّغويّ لجموع التَّكسير يدلُّ على أنَّ العرب كانوا يُفرِّقون بين الدَّلالات التي يُستعمل فيها الجمع، فإذا ما أرادوا العين الباصرة مثلاً جمعوها على (أعين)، أمَّا إن قصدوا عين الماء ونحوها فإنَّما جمعوه على (عيون)، ولقد ورد هذان

الجمعان في القرآن الكريم، فتكرَّر الأوَّل اثنين وعشرين مرَّة، والثَّاني في عشرة مواضع، ولم يُستعمل أحدهما لمعنى الآخر(٢٠٣).

وبالمحصِّلة فإنَّ جموع التَّكسير من القضايا المتشعِّبة التي حيَّرت في تنوع روافدها الباحثين قديمًا وحديثًا، ولن تتكشَّف حقيقتها إلا في أمرين:

الأوَّل: دراسة جموع التَّكسير دراسة استقرائيَّة لجميع ما سمع عن العرب الفصحاء، ولو أنَّ دراسًا يتصدَّى لدراستها في معاجم اللُّغة!

الثَّاني: ربط ما سمع من العرب بالاستعمال اللُّغويّ، وإظهار دلالة القلَّة والكثرة حسب هذا الاستعمال. وهل كان العرب يقصدون بجمع القلَّة دلالة معينة؟ فإذا ما أرادوا دلالة أخرى نحوا إلى الكثرة؟

ملخَّص البحث:

الأساس الذي يقوم عليه هذا البحث هو بيان حقيقة جموع التكسير في صحة بناء القواعد، ومقارنتها بالنَّص الوارد عن العرب، وهل أصاب النحويُّون في بناء قواعدهم على أساس استقراء كلام العرب، أم أنَّ استقراءهم كان ناقصًا؟ ممَّا أدَّى إلى كثرة بعضه وقلَّة بعضه الآخر، الأمر الذي جعل النُّحاة يبنون قواعدَهم على ما كثُر منه، واطِّراح كثير مِمَّا قلَّ وندر، وخصَّصْتُ الكلام على جموع التكسير.

ولدراسة هذا الأساس فقد جاء البحثُ موزَّعًا على ثلاثة أمور تلتْهَا خاتِمَةٌ أثبتُّ فيها نتائجَ البحث، ثم فهرسًا للمصادر والمراجع، وهذه الأمور هي:

١-المقدمة. ٢-جموع القلَّة. ٣-جموع الكثرة. ٤-خاتِمة دوَّنت فيها نتائجَ البحث. ٥-المصادر والمراجع.

هوامش البحث

(١) ابن سيده، المخصَّص، دار الفكر، من دون تاريخ: ١١٤/١٤.
(٢) محمد خير الحلواني، الواضح في النَّحو والصَّرف، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٨م: ص١١٤ - ١١٦.
(٣) عباس حسن، النَّحو الوافي، دار المعارف، مصر: ص٥٨٤، وعبد المنعم سيد عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٩٧٧م: ص٣٦.
(٤) عبد الصَّبور شاهين، المنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة، بيروت، مؤسسة الرِّسالة، ١٩٨٠م: ص١٣٣.
(٥) عبد الصَّبور شاهين: ص١٣٣.
(٦) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٥م: ٤٧/٤، والمبرِّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، من دون تاريخ: ١٩٣/٢، ومحمد بن سهل السَّرَّاج، الأُصُول في النَّحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتيلي، بيروت، مؤسسة الرِّسالة، ١٩٩٦م: ٤٣٢/٢، وابن يعيش، تحقيق الدكتور إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠٠م: ٢٢٤/٣، وابن عصفور، المقرَّب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٩٩٨م: ص٤٨٧، والرَّضيّ، شرح الشَّافية، تحقيق محمد نور حسن ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلميَّة، من دون تاريخ: ٩٠/٢، وابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠٠م: ٢٥٥/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ، ارتشاف الضَّرَب، تحقيق الدكتور رجب محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م: ٤٠٩/١، والجاربردي، شرح الشَّافية، رسالة دكتوراة، للدكتور نبيل أبو عمشة، إشراف الدكتور عبد الحفيظ السطلي، ١٩٩٠م، جامعة دمشق، كليَّة الآداب: ١٨٤/١، وابن هشام، تحقيق الدكتور محمود مصطفى حلاوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٨م: ٢٤٥/٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق الدكتور رمزي بعلبكيّ، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٢م: ٤٥٤/٢، والسّيوطيّ، همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٩٩٨م: ٣٠٨/٣، وأحمد الحملاوي، شذا العُرْف، ضبطه علاء الدين عطية، مكتبة دار البيروتي، ٢٠٠٢م: ص١٩١، وعبد المنعم سيد عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٩٧٧م: ص٤٠، وإبراهيم عبد الله، مباحث في علم الصَّرف، دمشق، دار سعد الدِّين، ٢٠٠٤م: ص١٤٦.
(٧) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٠٩/١.
(٨) ابن مالك: ٢٥٧/٢.
(٩) ابن مالك: ٢٥٧/٢.
(١٠) المبرِّد: ١٩٥/٢، ومحمد بن سهل السَّرَّاج: ٤٣٣/٢، وابن يعيش: ٢٣٨/٣، وابن عصفور: ص٤٨٧، وابن مالك: ٢٥٦/٢، والرَّضيّ: ١٠٤/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤١٠/١-٤١١، والسّيوطيّ: ٣٠٩/٣.
(١١) المائدة: ٦/٥.
(١٢) النَّحل: ١١٢/١٦.
(١٣) سيبويه: ٦٨/٣.

(١٤) أبو حيّان الأندلسيّ: ٤١١/١، والسّيوطيّ: ٣٠٩/٣.
(١٥) ومحمد بن سهل السّرّاج: ١٣/٣، وأبو حيّان الأندلسيّ، ١٩٩٨م: ٤١١/١، والسّيوطيّ: ٣٠٩/٣.
(١٦) سيبويه: ٨٢/٤، ومحمد بن سهل السّرّاج: ٨/٣، وابن يعيش: ٢٢٤/٣، وابن عصفور: ص٤٨٧، الرّضيّ: ٩٥/٢، و١٢٥، وابن مالك: ٢٥٥/٢، وأبو حيّان الأندلسيّ: ٤٠٩/١-٤١٠، والجاربردي: ٢٠٩/١، والسّيوطيّ: ٣٠٨/٣.
(١٧) البيت بلا نسبة في الرّضيّ: ١٣٢/٢.
(١٨) سيبويه: ١٠٥/٤-١٠٦، والمبرّد: ١٩٣/٢، ومحمد بن سهل السّرّاج: ١٨/٣، وابن يعيش: ٢٥١/٣، وابن عصفور: ص٤٩٤، والرّضيّ: ١٢١/٢، وأبو حيّان الأندلسيّ: ٤١٤/١-٤١٥، والجاربردي: ٢٠٥/١، وابن هشام: ٢٤٧/٤، وابن عقيل: ٤٥٥/٢، والسّيوطيّ: ٣٠٩/٣، وأحمد الحملاوي: ص١٩٢، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤١، وإبراهيم عبد الله: ص١٤٧.
(١٩) سيبويه: ٤٨/٤.
(٢٠) الكهف: ٣١/١٨.
(٢١) عباس حسن: ص٥٨٧، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤١.
(٢٢) أبو حيّان الأندلسيّ: ٤١٣/١.
(٢٣) مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة، الدَّورة (٤): ص٥١.
(٢٤) مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة، الدَّورة (٤): ص٥١.
(٢٥) مجلة المجمع: ٢٢٣/٢٦.
(٢٦) ابن مالك: ٢٥٦/٢، وأبو حيّان الأندلسيّ: ٤١٣/١، والسّيوطيّ: ٣١٠/٣.
(٢٧) أبو حيّان الأندلسيّ: ٤١٣/١، والسّيوطيّ: ٣١٠/٣.
(٢٨) الأخراد جمع خريدة وهي البكر التي لم تُمسس قط. ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ١٩٨٠م، (خرد): ٥٦/٤.
(٢٩) الأذواط جمع ذَوْطَة وهو ضرب من العناكب. ابن منظور، لسان العرب، (ذوط): ٧١/٥.
(٣٠) الأسمال جمع سَمل ويقال للثوب إلى بليَ. ابن منظور، لسان العرب، (سمل): ٣٦٩/٦.
(٣١) الأشعاف جمع شَعَفَة وهي أعلى كل شيء. ابن منظور، لسان العرب، (شعف): ١٣٩/٧.
(٣٢) الأغثاء جمع غُثاء وهو ما يحمله السيل من القمش. ابن منظور، لسان العرب، (غثا): ٢٠/١٠.
(٣٣) الفيقة اسم اللبن الذي يجتمع في الضرع بين الحلبتين. ابن منظور، لسان العرب، (فيق) ٣٧٠/١٠.
(٣٤) الكمي الابس السلاح، وقيل الشجاع. ابن منظور، لسان العرب، (كمي): ١٦٢/١٢.
(٣٥) الأكواد جمع كئود وهي صفة لكل نازلة صعبة، يقال: عقبة كئود: اصعبة. ابن منظور (كأد): ٥/١٢.
(٣٦) النضو حديدة اللجام. ابن منظور، (نضا): ١٨٢/١٤.

(٣٧) سيبويه: ٨٢/٤، ومحمد بن سهل السّرّاج: ٤٤٨/٢، وابن عصفور: ص٤٩٥، والرَّضيّ: ٩٢/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤١٦/١، وابن هشام: ٢٤٩/٤، وابن عقيل: ٤٥٦/٢، والسّيوطيّ: ٣١٠/٣-٣١١، وشذا العُرْف: ص١٩٣، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤٠، وإبراهيم عبد الله: ص١٤٨.

(٣٨) الأنبياء: ٧٣/٢١.

(٣٩) النمل: ٣٤/٢٧.

(٤٠) النساء: ١٠٢/٤.

(٤١) الأنعام: ٢٥/٦.

(٤٢) الأحزاب: ١٩/٣٣.

(٤٣) الزخرف: ٥٣/٤٣.

(٤٤) القن هو العبد الذي مُلك هو وأبواه. ابن منظور، (قنن): ٣٢٦/١١.

(٤٥) النضيضة: المطر الضعيف. ابن منظور، (نضض): ١٧٩/١٤.

(٤٦) الوهي الشق في الشَّيء. ابن منظور، (وهي): ٤١٩/١٥.

(٤٧) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤١٦/١، والسّيوطيّ: ٣١١/٣.

(٤٨) سيبويه: ٨١/٤، والرَّضيّ: ١٢٥/٢، وابن مالك: ٢٥٩/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤١٨/١-٤١٩، وابن هشام: ٢٤٩/٤، وابن عقيل: ٤٥٧/٢، والسّيوطيّ: ٣١١/٣، وشذا العرف: ص١٩٣، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤٢، وإبراهيم عبد الله: ص١٤٨.

(٤٩) ابن مالك: ٢٥٩/٢.

(٥٠) سيبويه: ٧٩/٣، ومحمد بن سهل السّرّاج: ١٨/٣، والرَّضيّ: ١٣٨/٢، وابن مالك: ٢٦١/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٢١/١، وابن هشام: ٢٥٠/٤، وابن عقيل: ٤٥٧/٢، والسّيوطيّ: ٣١٢/٣، وأحمد الحملاوي: ص١٩٤، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤٤، وإبراهيم عبد الله: ص١٤٨.

(٥١) صدر بيت وعجزه:

ولا لئـــــــام غَـــــــدَاةَ الـــــــرَّوعِ أَوْزاعِ

وهو بلا نسبة في ابن مالك: ٢٦١/٢، والسّيوطيّ: ١٨٠/٣.

(٥٢) عجز بيت وصدره:

طـــوى الجديـــدان مـــا قـــد كنـــت أنشـــره

وهو لأبي سعد المخزومي في أمالي القالي، أبي علي إسماعيل، بيروت، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، ١٩٨٠م: ٢٥٩/١، وبلا نسبة في ابن مالك: ٢٦١/٢، والسّيوطيّ: ٣١٢/٣.

(٥٣) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٢٣/١.

(٥٤) الزخرف: ٣٣/٤٣.

(٥٥) القراءة بلا نسبة في العكبري، إعراب القراءات الشّواذّ، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ١٩٩٦م: ٤٤٦/٢.

(٥٦) أبو حيَّان الأندلسيّ، البحر المحيط، عناية زهير جعيد، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٢م: ٣٧١/٩.
(٥٧) الحج: ٣٦/٢٢.
(٥٨) سيبويه: ١١١/٤، والمبرِّد: ٢١١/٢، ومحمد بن سهل السَّرَّاج: ١٨/٣، وابن يعيش: ٢٧٩/٣، وابن مالك: ٢٦٢/٢، والرَّضيّ: ١٣١/٢،وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٢٣/١، وابن هشام: ٢٥٠/٤، وابن عقيل: ٤٥٨/٢، والسّيوطيّ: ٣١٢/٣، وأحمد الحملاوي: ص١٩٥، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤٤، وإبراهيم عبد الله: ص١٤٨.
(٥٩) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٢٥/١، والسّيوطيّ: ٣١٣/٣.
(٦٠) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٢٥/١.
(٦١) البقرة: ٢٨٣/٢.
(٦٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو في أبي عليّ الفارسيّ، الحجَّة للقرَّاء السَّبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعرق والشَّام، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرون، بيروت، دار المأمون للتراث، ١٩٩١م: ٤٤٣/٢.
(٦٣) الأعلى: ١٨/٨٧.
(٦٤) النجم: ٥٨/٥٣.
(٦٥) المنافقون: ٤/٦٣.
(٦٦) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٢٥/١، والسّيوطيّ: ٣١٣/٣.
(٦٧) البيت لعدي بن زيد في سيبويه: ٥٠١/٣، وابن يعيش: ٢٨٠/٣، وبلا نسبة في وابن جني، المنصف، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤م: ٣٣٨/١، وابن عصفور: ص٤٩٥، والرَّضيّ: ١٢٧/٢، والسّيوطيّ: ٣١٣/٣.
(٦٨) أبو زيد الأنصاري، النَّوادر في اللغة، تحقيق سعيد الخوري الشرتوني، بيروت، ١٩٦٧م: ص٢٤٠، وأبو علي الفارسيّ، المسائل الحلبيات، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٩٨٧م: ص١٤٠، وابن جني، المنصف: ٩١/٣، وابن يعيش: ٢٨٠/٣، وابن مالك: ٢٦٤/٢، والرَّضيّ: ١٣٢/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٥٢٦/١، والجاربردي: ٢١٠/١، والسّيوطيّ: ٣١٣/٣.
(٦٩) سيبويه: ٧٠/٤، ومحمد بن سهل السَّرَّاج: ٤٤١/٢، وابن سيده، المخصَّص: ٢١/١، والرَّضيّ: ١٠١/٢، وابن مالك: ٢٦٤/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ، ارتشاف الضَّرَب: ٤٢٧/١-٤٢٨، وابن هشام: ٢٥١/٤، وابن عقيل: ٤٥٩/٢، والسّيوطيّ: ٣١٤/٣، وأحمد الحملاوي: ص١٩٦، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤٥، وإبراهيم عبد الله: ص١٤٩.
(٧٠) سيبويه: ٥٩/٤، وابن يعيش: ٢٥٩/٣، وابن عصفور: ص٤٩٣، والرَّضيّ: ١٠٦/٢، وابن مالك: ٢٦٤/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٢٨/١، والجاربردي: ١٩٧/١، وابن هشام: ٢٥١/٤، وابن عقيل: ٤٥٩/٢، والسّيوطيّ: ٣١٥/٣، وأحمد الحملاوي: ص١٩٦، وجموع التَّصحيح والتَّكسير: ص٤٥، وإبراهيم عبد الله: ١٤٩.
(٧١) ابن مالك: ٢٦٤/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٢٨/١.
(٧٢) ابن مالك: ٢٦٥/٢.
(٧٣) ابن مالك: ٢٦٥/٢.

(٧٤) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٣٠/١.
(٧٥) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٣٠/١.
(٧٦) المبرِّد: ٣٧٦/٣، وابن مالك: ٢٦٤/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٣٠/١، والسّيوطيّ: ٣١٥/٣.
(٧٧) سيبويه: ١٠٣/٤، والمبرِّد: ٢٠٨/٢، ومحمد بن سهل السّرَّاج: ٤٣٩/٢، وابن يعيش: ٢٥٠/٣، وابن عصفور: ص٤٩٧، والرَّضيّ: ١١٦/٢، وابن مالك: ٢٦٩/٢، وارتشاف الضَّرَب: ٤٣٠/١، والجاربردي: ٢٠٤/١، وابن هشام: ٢٥٣/٤، وابن عقيل: ٤٦٣/٢، والسّيوطيّ: ٣١٥/٣، وأحمد الحملاوي: ص١٩٩، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٠، وإبراهيم عبد الله: ص١٥١.
(٧٨) محمد خير الحلواني: ص١٣١.
(٧٩) البيت بلا نسبة في ابن مالك: ٢٧٠/٢.
(٨٠) ابن منظور، (عجف): ٦٢/٩.
(٨١) سيبويه: ١١٣/٤، والرَّضيّ: ١٣٥/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٣٢/١،
(٨٢) ابن مالك: ٢٧٠/٢.
(٨٣) ابن منظور (خمص): ٢١٩/٤.
(٨٤) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١/٤.
(٨٥) عباس حسن: ٥٩٨/٤.
(٨٦) سيبويه: ٦٧/٤، والمبرِّد: ١٩٦/٢، والتَّكملة: ص٤٦٩، وابن سيده، المخصَّص: ٤٦/٧، وابن يعيش: ٢٦٥/٣، والرَّضيّ: ٩٠/٢، وابن مالك: ٢٧١/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٣٥/١، وابن هشام: ٢٥٤/٤، وابن عقيل: ٤٦٦/٢، والسّيوطيّ: ٣١٧/٣، وأحمد الحملاوي: ص٢٠٠، وجموع التَّصحيح والتَّكسير: ص٥٢، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٢.
(٨٧) البيت للأفوه الأودي في ديوانه: ص٨٨، وابن سيده، المخصَّص: ١٣٩/٦، وابن منظور، (قنس): ٣١٨/١١، والزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، من دون تاريخ (قنس): ٤٠٤/١٦.
(٨٨) ابن مالك: ٢٧١/٢.
(٨٩) عبَّاس حسن: ٥٩٩/٤، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٣.
(٩٠) سيبويه: ٤٨/٤، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٣٨/١، والسّيوطيّ: ٣١٧/٣.
(٩١) سيبويه: ٤٨/٤.
(٩٢) سيبويه: ٥١/٤.
(٩٣) سيبويه: ٤٧/٤.
(٩٤) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٣٩/١.
(٩٥) سيبويه: ١٠٧/٤، ومحمد بن سهل السّرَّاج: ١٦/٣، وابن عصفور: ص٤٩٩، وابن يعيش: ٢٩٧/٣، وابن مالك: ٢٦٨/٢، والرَّضيّ: ١٥٥/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٣٩/١، وابن هشام: ٢٥٢/٤، وابن

عقيل: ٤٦١/٢، والسّيوطيّ: ٣١٨/٣، وأحمد الحملاوي: ص١٩٨، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤٩، وإبراهيم عبد الله: ص١٥١.

(٩٦) ابن مالك: ٢٦٨/٢.

(٩٧) السّيوطيّ: ٣١٨/٣.

(٩٨) سيبويه: ١٠٧/٤، ومحمد بن سهل السّرَّاج: ١٦/٣، وابن عصفور: ص٤٩٩، وابن يعيش: ٢٩٨/٣، وابن مالك: ٢٦٨/٢، والرَّضيّ: ١٥٦/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤٠/١، وابن هشام: ٢٥٢/٤، وابن عقيل: ٤٦١/٢، والسّيوطيّ: ٣١٨/٣، وشذا العُرْف: ص١٩٨، ومحمد خير الحلواني، الواضح في النَّحو والصَّرف: ص١٣١، وإبراهيم عبد الله: ص١٥١.

(٩٩) البيت للقطامي في ديوانه: ص٧٩، وابن منظور، (صدد): ٢٩٧/٧، وبلا نسبة في ابن مالك: ٢٦٨/٢، وابن هشام: ٢٥٢/٤، وابن عقيل: ٤٦٢/٢.

(١٠٠) ابن هشام: ٢٥٣/٤.

(١٠١) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤٠/١.

(١٠٢) سيبويه: ١٠٧/٤، ومحمد بن سهل السّرَّاج: ١٦/٣، وابن يعيش: ٢٩٨/٣، وابن مالك: ٢٦٦/٢، والرَّضيّ: ١٥٦/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤٠/١، وابن هشام: ٢٥١/٤، وابن عقيل: ٤٥٩/٢، والسّيوطيّ: ٣١٨/٣، وشذا العُرْف: ص١٩٧، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤٧، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٠.

(١٠٣) ابن منظور، (خبث): ٩/٤.

(١٠٤) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤١/١.

(١٠٥) سيبويه: ١٠٧/٣، وابن يعيش: ٢٩٨/٣، وابن مالك: ٢٦٦/٢، والرَّضيّ: ١٥٦/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤١/١، وابن هشام: ٢٥١/٤، وابن عقيل: ٤٥٩/٢، والسّيوطيّ: ٣١٩/٣، وشذا العُرْف: ص١٩٧، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤٦، وإبراهيم عبد الله: ص١٤٩.

(١٠٦) ابن منظور، (رذي): ١٩٩/٥.

(١٠٧) سيبويه: ٥٠٢/٤، ومحمد بن سهل السّرَّاج: ٢٧/٣، وابن عصفور: ص٤٨٨، وابن يعيش: ٢٤٣/٣، وابن مالك: ٢٦٧/٢، والرَّضيّ: ٩٤/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤٢/١، وابن هشام: ٢٥٢/٤، وابن عقيل: ٤٦٠/٢، والسّيوطيّ: ٣١٩/٣، وشذا العُرْف: ص١٩٨، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤٩، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٠.

(١٠٨) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق مصطفى السقَّى، والدكتور حسين نصار، ١٩٥٨م، (هدر): ١٨١/٤.

(١٠٩) وابن يعيش: ٢٣٧/٣.

(١١٠) سيبويه: ١١٨/٤، وابن عصفور: ص٤٩٩، وابن يعيش: ٢٩٢/٣، وابن مالك: ٢٦٦/٢، والرَّضيّ: ١٤١/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤٢/١، وابن هشام: ٢٥١/٤، وابن عقيل: ٤٦٠/٢، والسّيوطيّ: ٣١٩/٣-٣٢٠، وشذا العُرْف: ص١٩٧، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٤٨، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٠.

(١١١) سيبويه: ١٢٠/٤.
(١١٢) البيت بلا نسبة في ابن مالك: ٢٦٧/٢.
(١١٣) البيت منسوب إلى عقيل بن عُلَّفَة المري في أبي تمام، ديوان الحماسة، علق عليه محمد عبد المنعم خفاجي، مصر، مكتبة محمد علي صبح، من دون تاريخ: ٢٦/٢، وإلى ماجد الأسدي في ثعلب، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر، دار المعارف، من دون تاريخ: ٥٠٢/٢، وبلا نسبة في ابن منظور، (كيس): ٢٠١/١٢، والزَّبيدي، (كيس): ٤٦٢/١٦.
(١١٤) ابن منظور، (كيس): ٢٠١/١٢.
(١١٥) الرَّضيّ:١٤٥/٢.
(١١٦) أبو علي الفارسيّ، التَّكملة، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، الرياض، ١٩٨١م: ص٣١٩، وابن يعيش: ٢٤٣/٣، وابن مالك: ٢٦٧/٢، والرَّضيّ: ٩٧/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤٣/١، والجاربردي: ١٨٩/١، والسّيوطيّ: ٣٢٠/٣.
(١١٧) البيت لعبد الله بن الحجاج في وابن يعيش: ٢٤٣/٣، وابن سيده، المخصَّص: ١٥٦/٨، وابن منظور (حجل): ٦٣/٣، والزَّبيدي، (حجل): ٢٨٠/٢٨.
(١١٨) البيت بلا نسبة في ابن منظور، (غرر):٤٨/١٠، والزَّبيدي، (غرر): ٢٢٩/١٣.
(١١٩) ابن يعيش: ٢٤٣/٣.
(١٢٠) سيبويه: ١٠٩/٤، ومحمد بن سهل السَّرَّاج: ١٦/٣، و أبو علي الفارسيّ: ص٤٦٨، وابن يعيش: ٢٩٨/٣، وابن عصفور: ص٤٩٧، وابن مالك: ٢٧٤/٢، والرَّضيّ: ١٥٠/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤٣/١، وابن هشام: ٢٥٧/٤، وابن عقيل: ٤٦٨/٢، والسّيوطيّ: ٣٢٠/٣، وشذا العُرْف: ص ٢٠٢، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٤، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٤.
(١٢١) ابن منظور (وقي): ٣٧٨/١٥.
(١٢٢) الرَّضيّ: ١٥٠/٢.
(١٢٣) ابن يعيش: ٢٩٤/٣.
(١٢٤) النساء: ٦٩/٤.
(١٢٥) سيبويه: ٨١/٤، و١٠٩، والمبرِّد: ٢٠٨/٢، ومحمد بن سهل السَّرَّاج: ٤٤٩/٢، وابن يعيش: ٣١٥/٣، وابن عصفور: ص٤٩٧، وابن مالك: ٢٧٥/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤٥/١، وابن هشام: ٢٥٧/٤، وابن عقيل: ٤٦٨/٢، والسّيوطيّ: ٣٢٠/٣-٣٢١، وشذا العُرْف: ص٢٠٢، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٥، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٤.
(١٢٦) صحيح مسلم: ص١٠٥١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠م، كتاب فضائل الصحابة (٤٤) باب (١٢) برقم: (٢٤٣٥/٧٥).
(١٢٧) ابن مالك: ٢٧٥/٢.
(١٢٨) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤٥/١.

(١٢٩) الشعراء: ٢٦/١٠٠-١٠١.
(١٣٠) ابن منظور، (صدق): ٧/٣٠٨.
(١٣١) البقرة: ٢/١٣.
(١٣٢) سيبويه: ٤/٥٣، والمبرِّد: ٢/٢٠٢، ومحمد بن سهل السّرَّاج: ٢/٤٢٦، وابن عصفور: ص٤٩٦، وابن يعيش: ٣/٢٤٣، وابن مالك: ٢/٢٧٣، والرَّضيّ: ٢/٩٩، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ١/٤٤٥، والجاربردي: ١/١٩٢، وابن هشام: ٤/٢٥٦، وابن عقيل: ٢/٤٦٦، والسّيوطيّ: ٣/٣٢١، وشذا العُرْف: ص٢٠١، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٣، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٣.
(١٣٣) ابن منظور، (قنا): ١١/٣٣١.
(١٣٤) ابن منظور، (قنا): ١١/٣٣١.
(١٣٥) سيبويه: ٤/٩٢.
(١٣٦) ابن سيده، المخصَّص: ٨/١٥٥، وابن منظور، (كرا): ١٢/٨٣.
(١٣٧) ابن سيده، المخصَّص: ٨/١٣٢.
(١٣٨) ابن جنّي، الخصائص، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠٣م: ٢/٢٤.
(١٣٩) إبراهيم أنيس، صيغة الجمع (فُعلان) مثل (قُضبان)، و(فِعلان) مثل (غلمان)، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربيَّة، ١٩٧٥م، الجزء الخامس والثلاثون: ص٨.
(١٤٠) إبراهيم أنيس: ص٨.
(١٤١) إبراهيم أنيس: ص١٣.
(١٤٢) سيبويه: ٣/٤٤٥، والمبرِّد: ٢/٢٠٧، ومحمد بن سهل السّرَّاج: ٣/٦، وابن عصفور: ص٤٩٦، وابن يعيش: ٣/٢٤٣، والرَّضيّ: ٢/٩١، وابن مالك: ٢/٢٧٣، والرَّضيّ: ٢/٩١، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ١/٤٤٨، والجاربردي: ١/٢٨٥، وابن هشام: ٤/٢٥٦، وابن عقيل: ٢/٤٦٧، والسّيوطيّ: ٣/٣٢١، وشذا العُرْف: ص٢٠١، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٣، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٣-١٥٤.
(١٤٣) أبو حيَّان الأندلسيّ: ١/٤٤٩.
(١٤٤) الفرقان: ٢٥/٧٣.
(١٤٥) أبو حيَّان الأندلسيّ: ١/٤٤٨.
(١٤٦) إبراهيم أنيس: ص١٣.
(١٤٧) سيبويه: ٤/٨٩، والمبرِّد: ٢/٢١٩، ومحمد بن سهل السّرَّاج: ٣/١٧، وابن سيده، المخصَّص: ١٤/١١٥، وابن عصفور: ص٤٩٨، وابن يعيش: ٣/٢٩٧، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دمشق، دار سعد الدين، ٢٠٠٥م: ١/٥٢١، وابن مالك: ٢/٢٧٦، والرَّضيّ: ٢/١٥١، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ١/٤٤٩، والجاربردي: ١/٢١٥، وابن هشام: ٢/٢٥٧، وابن عقيل: ٢/٤٦٩، والسّيوطيّ: ٣/٣٢٢، وشذا العُرْف: ص٢٠٣، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٥، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٥.

(١٤٨) ابن مالك: ٢٧٦/٢.
(١٤٩) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٤٩/١.
(١٥٠) سيبويه: ١٠٨/٤.
(١٥١) البيتان منسوبان إلى أبي الغول الطَّهوي في أمالي القالي، أبي علي إسماعيل، بيروت، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، ١٩٨٠م: ٢٦٠/١، وبلا نسبة في ابن يعيش: ٣٠٠/٣.
(١٥٢) البيت منسوب إلى ابن جذل الطعان في ابن منظور (هلك): ١١٧/١٥، والزَّبيدي، (هلك): ٤٠٢/٢٧، وبلا نسبة في ابن يعيش: ٣٠٠/٣.
(١٥٣) ابن منظور (هلك): ١١٧/١٥.
(١٥٤) ابن يعيش: ٣٠١/٣.
(١٥٥) ديوانه: ٣٠٤/١، وسيبويه: ١٠٨/٤، والمبرِّد: ٢١٩/٢، وابن يعيش: ٣٠١/٣.
(١٥٦) الرَّضيّ: ١٥٣/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٥١/١.
(١٥٧) الرَّضيّ: ٥٢١/١.
(١٥٨) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٥١/١.
(١٥٩) ابن هشام: ٢٥٨/٤.
(١٦٠) ابن منظور (حلف): ١٨٥/٤.
(١٦١) عبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٦.
(١٦٢) عبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٧.
(١٦٣) عبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٧.
(١٦٤) ديوانه: ص٩٨، وابن منظور (حسر): ١٦٨/٣.
(١٦٥) ابن منظور، (حسر): ١٦٧/٣-١٦٨.
(١٦٦) ابن منظور، (سبح): ١٤٣/٦.
(١٦٧) محمد خير الحلواني: ص١٤١.
(١٦٨) ابن منظور، (حوج): ٣٨٠/٣.
(١٦٩) أبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٥٠/١.
(١٧٠) البيت للنَّابغة الجعدي في ديوانه: ص١٦، وسيبويه: ٥٣٨/٣، وابن سيده، المخصَّص: ١١٣/١٤، وابن منظور (نضب): ١٧٢/١٤.
(١٧١) النَّحَّاس، إعراب القرآن، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النَّهضة العربيَّة، ١٩٨٥م: ١٢٧/٤.
(١٧٢) ابن منظور، (عثن): ٤٩/٩.
(١٧٣) ابن منظور، (شجن): ٣٩/٧.

(١٧٤) الرَّجز بلا نسبة في الرَّضيّ: ١٥٢/٢، وابن منظور، (ختم): ٢٥/٤.

(١٧٥) ابن منظور، (ختم): ٢٥/٤.

(١٧٦) سيبويه: ٤٧٢/٣.

(١٧٧) سيبويه: ٨٤/٤، والمبرِّد: ٢٣٠/٢، وابن يعيش: ٣٠٢/٣، ابن عصفور: ص٥٠٠، وابن مالك: ٢٧٧/٢، والرَّضيّ: ١٥٨/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٥١/١، وابن هشام: ٢٥٩/٤، وابن عقيل: ٤٧٠/٢، والسّيوطيّ: ٣٢٢/٣، وشذا العُرْف: ص٢٠٤، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٩، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٦.

(١٧٨) البقرة: ٨٥/٢.

(١٧٩) الأنعام: ٥٩/٦.

(١٨٠) ابن السِّكّيت، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، مصر، دار المعارف، من دون تاريخ: ص١٣٢.

(١٨١) سيبويه: ٣٧٧/٤.

(١٨٢) أبو حيَّان الأندلسيّ، البحر المحيط: ٦٤٩/٣.

(١٨٣) ابن عصفور: ص٥٠٠، وابن مالك: ٤٧٧/٢، والرَّضيّ: ١٦٥/٢، وارتشاف الضَّرَب: ٤٥٣/١، وابن هشام: ٢٥٨/٤، وابن عقيل: ٤٧٠/٢، والسّيوطيّ: ٣٢٣/٣، وشذا العُرْف: ص٢٠٤، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٩، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٦.

(١٨٤) ابن عصفور: ص٥٠٠، وابن مالك: ٢٧٧/٢، والرَّضيّ: ١٦٢/٢، وارتشاف الضَّرَب: ٤٥٤/١، وابن هشام: ٢٥٩/٤، وابن عقيل: ٤٧١/٢، والسّيوطيّ: ٣٢٤/٣، وشذا العُرْف: ص٢٠٦، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٦١، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٥.

(١٨٥) سيبويه: ٨٦/٤، ومحمد بن سهل السَّرَّاج: ١٩/٣، وابن يعيش: ٢٩٣/٣، وابن عصفور: ص٤٩٧-٤٩٨، وابن مالك: ٢٧٧/٢، والرَّضيّ: ١٣٦/٢، وأبو حيَّان الأندلسيّ: ٤٥٤/١، وابن هشام: ٢٥٨/٤، وابن عقيل: ٤٧٠/٢، والسّيوطيّ: ٣٢٤/٣، وشذا العُرْف: ص٢٠٣، وعبد المنعم سيد عبد العال: ص٥٨، وإبراهيم عبد الله: ص١٥٥.

(١٨٦) سيبويه: ١١١/٤.

(١٨٧) الرَّضيّ: ١٥١/٢.

(١٨٨) ابن سيده، المخصَّص: ١٥٣/١٦.

(١٨٩) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق مصطفى السقّى، والدكتور حسين نصار، ١٩٥٨م (هجن): ١٢٢/٤.

(١٩٠) ابن جنّي، الخصائص: ٢٣٣/١، وابن جني، المنصف: ٦٦/٢.

(١٩١) ديوانه: ص١٠١، وسيبويه: ٣٤٩/٣، وابن منظور، (سما): ٣٧٨/٦، وبلا نسبة في المبرِّد: ١٤٤/١، والخصائص: ٢٣٣/١، وابن جني، المنصف: ٦٦/٢.

(١٩٢) ابن منظور، (حرر): ١١٧/٣.
(١٩٣) الرَّجز منسوب إلى عمارة بن طارق في ابن منظور، (حقق): ٢٦٠/٣، والزَّبيدي، (حقق): ١٨٣/٢٥.
(١٩٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه: ص١٢١، وابن منظور، (ضرر): ٤٨/٨، والزَّبيدي، (ضرر): ٣٩٠/١٢.
(١٩٥) ابن منظور، (حقق): ٢٦٠/٣.
(١٩٦) محمد أبو الفتوح، من قضايا جموع التَّكسير، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠م، الجزء السادس والأربعون: ص٧٨.
(١٩٧) البقرة: ٢٤٥/٢.
(١٩٨) البقرة: ٢٢٨/٢.
(١٩٩) محمد أبو الفتوح: ص١٢١، شوقي ضيف، ملاحظات على قياسية الغالب من جموع التكسير، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية، ١٩٨٣م، الجزء الثاني والخمسون: ص٣٠.
(٢٠٠) يوسف: ١٠/١٢.
(٢٠١) الإسراء: ٥٠/١٧.
(٢٠٢) النَّحل: ٨/١٦.
(٢٠٣) محمود محمد الطَّناحي، جموع التَّكسير والعرف اللُّغوي، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية، ١٩٩٢م، الجزء الحادي والسبعون: ص١٨٨، ١٨٩.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.
- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دمشق، دار سعد الدين، ٢٠٠٥م
- ابن السِّكّيت، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، مصر، دار المعارف، من دون تاريخ.
- ابن جنّي، الخصائص، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠٣م.
- ابن جني، المنصف، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤م.
- ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق مصطفى السقَّى، والدكتور حسين نصار، ١٩٥٨م
- ابن سيده، المخصَّص، دار الفكر، من دون تاريخ.

- ابن عصفور، المقرَّب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٩٩٨م.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق الدكتور رمزي بعلبكيّ، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٢م.
- ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠٠م.
- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ١٩٨٠م.
- ابن هشام، تحقيق الدكتور محمود مصطفى حلاوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٨م
- ابن يعيش، تحقيق الدكتور إيميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠٠م.
- أبو تمام، ديوان الحماسة، علق عليه محمد عبد المنعم خفاجي، مصر، مكتبة محمد علي صبح، من دون تاريخ.
- أبو حيَّان الأندلسيّ، ارتشاف الضَّرَب، تحقيق الدكتور رجب محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.
- أبو زيد الأنصاري، النَّوادر في اللغة، تحقيق سعيد الخوري الشرتوني، بيروت، ١٩٦٧م.
- أبو علي الفارسيّ، التَّكملة، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، الرياض، ١٩٨١م.
- أبو عليّ الفارسيّ، الحجَّة للقرَّاء السَّبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعرق والشَّام، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرون، بيروت، دار المأمون للتراث، ١٩٩١م
- أبو علي الفارسيّ، المسائل الحلبيات، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٩٨٧م.
- أنيس، إبراهيم، صيغة الجمع (فُعلان) مثل (قُضبان)، و(فِعلان) مثل (غلمان)، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربيَّة، ١٩٧٥م، الجزء الخامس والثلاثون.
- عبد الله، إبراهيم، مباحث في علم الصَّرف، دمشق، دار سعد الدِّين، ٢٠٠٤م.
- الحملاوي، أحمد، شذا العُرْف، ضبطه علاء الدين عطية، مكتبة دار البيروتي، ٢٠٠٢م.
- الجاربردي، شرح الشَّافية، رسالة دكتوراة، للدكتور نبيل أبو عمشة، إشراف الدكتور عبد الحفيظ السطلي، ١٩٩٠م، جامعة دمشق، كليَّة الآداب.
- ثعلب، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر، دار المعارف، من دون تاريخ.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، شرحه وقدم له سوهام المصري، المكتب المصري، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، قدم له وشرحه الدكتور محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ديوان الأفوه الأودي، شرح وتحقيق الدكتور محمد التونجي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.

- الرَّضيّ، شرح الشَّافية، تحقيق محمد نور حسن ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلميَّة، من دون تاريخ.
- الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، من دون تاريخ.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٥م: ٤٧/٤، والمبرِّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، من دون تاريخ.
- السّيوطيّ، همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٩٩٨م.
- شعر الرَّاعي النميري وأخباره، جمعه وقدم له وعلق عليه، ناصر الحاني، وراجعه وجمع شواهده: عز الدين التَّنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٦٤م.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- ضيف، شوقي، ملاحظات على قياسية الغالب من جموع التكسير، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية، ١٩٨٣م، الجزء الثاني والخمسون.
- مسلم، الصحيح، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠م.
- حسن، عباس، النحو الوافي، مصر.
- شاهين، عبد الصَّبور، المنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة، بيروت، مؤسسة الرّسالة، ١٩٨٠م.
- عبد العال، عبد المنعم سيد، جموع التَّصحيح والتَّكسير، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٩٧٧م
- العكبري، إعراب القراءات الشَّواذّ، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ١٩٩٦م
- المبرِّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، من دون تاريخ.
- أبو الفتوح، محمد، من قضايا جموع التَّكسير، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠م، الجزء السادس والأربعون.
- محمد بن سهل السّرَّاج، الأُصُول في النَّحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتيلي، بيروت، مؤسسة الرِّسالة، ١٩٩٦م.
- الحلواني، محمد خير، الواضح في النَّحو والصَّرف، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٨م.
- الطناحي، محمود محمد، جموع التَّكسير والعرف اللُّغوي، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية، ١٩٩٢م، الجزء الحادي والسبعون.
- النَّحَّاس، إعراب القرآن، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النَّهضة العربيَّة، ١٩٨٥م.